وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

التغير المناخي وتأثيره على حقوق الإنسان

مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون
فرع: قانون البيئة

إشراف الأستاذة
أيت قاسي حورية

إعداد الطالبين
بعزيز سعاد
حداق سامية

لجنة المناقشة

زيد المال صافية، أستاذة محاضرة أ، جامعة مولود معمري تيزي وزو.....رئيساً
أيت قاسي حورية، أستاذة محاضرة ب، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.....مشرفاً ومقرراً
زياد ليلي، أستاذة مساعدة أ، جامعة مولود معمري تيزي وزو.....ممتحناً

تاريخ المناقشة: 2016/07/10

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وانبتنا فيها

من كل شيء موزون)

الآية 19 من سورة الحجر

(ويسعون في الأرض فسادا والله لا يحب المفسدين)

الآية 64 من سورة المائدة

الإهداء

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما.

إلى إخوتي: فضيلة، نصيرة، فريد، مجيد، رشيدة وكاتيا.

إلى أصدقائي: سامية، كاتيا، نبيل خاصة صبرينة.

إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

بعزيز سعاد

الإهداء

إلى والدي الكريمين أطلال الله في عمرهما.

إلى إخوتي: صليحة، محمد أمين، محمد ارزقي، براهيم.

إلى أصدقائي: سعاد، سهام، صبرينة، حكيمة ومالك.

إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

حداق سامية

شكر وتقدير

نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذه

المذكرة،

نخص بالذكر الأستاذة المشرفة التي ساعدتنا على اختيار

الموضوع، وعلى التوجيهات والإرشادات المقدمة لأجل إنجاز هذا

البحث.

مقدمة

منذ أن استخلف الله تعالى الإنسان على هذه الأرض، بدأ في استغلال مواردها الطبيعية لتلبية رغباته واحتياجاته وتطلعاته، إلا أن وتيرة استغلاله لهذه الموارد قد ازدادت بصورة مذهلة خلال القرون المتعاقبة، وخصوصا مع بداية الثورة الصناعية، حتى بلغت ذروتها في القرن العشرين، فأخلت بالتوازن الطبيعي للحياة.

وقد أدى تسابق الدول حول التنمية الاقتصادية والتطور التكنولوجي إلى ازدياد الأنشطة البشرية، التي تسببت في تلوث البيئة ووقوع الكوارث الطبيعية (1).

لقد لوحظ خلال العقود الأخيرة احتزار في الغلاف الجوي والمحيطات، نتيجة للأنشطة البشرية، مما أدى إلى تغيرات في المناخ، والتي تعد ذات تأثيرات فورية ودائمة على الصحة العامة وحقوق الإنسان، وهذا بارتفاع درجات الحرارة، وارتفاع مستوى مياه البحر، وتزايد ارتفاع نسبة الأمطار، الجفاف، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الوفيات وانتشار الأمراض المعدية، وازدياد الشيخوخة، وكذا ظهور ظاهرة النزوح البيئي والهجرة غير الشرعية.

بناء على كل ما تقدم فان موضوعنا «التغير المناخي وتأثيره على حقوق الإنسان» يستدعي أن يحظى بدراسة علمية وأكاديمية، ذلك لكونه موضوع حديث، فالعالم بأسره يعاني منه، فآثار التغير المناخي على الإنسان ما تزال سارية لحد الساعة.

في محاولة للحد من خطر تأثير التغير المناخي، بذل المجتمع الدولي جهودا للحد منها، وأبرمت العديد من الاتفاقيات بهذا الخصوص، أهمها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن بتغير المناخ².

وهنا يمكن لنا طرح الإشكالية التي نسعى للإجابة عنها من خلال هذه الدراسة:

1- عيسى علاوي، النظام القانوني الدولي لمكافحة التغيرات المناخية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق بن عكنون، 2012، ص1.

2 - أبرمت في 9 ماي 1992 ودخلت حيز النفاذ في 21 مارس 1994، وصادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 99/93 المؤرخ في 10/04/1993، ج.ر عدد 24، الصادرة بتاريخ 21/04/1993، ص04.

ما مدى تأثير التغير المناخي على حقوق الإنسان؟ وما هي الجهود الدولية المبذولة للحد من التغير المناخي على حقوق الإنسان؟

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا إلى تقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: بعنوان ظاهرة التغير المناخي وحقوق الإنسان، سنستعرض فيه إلى مفهوم ظاهرة التغير المناخي، ونتائجها على البيئة، كما سنتناول العوامل المساهمة في التغير المناخي كالاحتباس الحراري، ثقب الأوزون، التلوث، وتأثير طبيعة السطوح والمسطحات المائية.

كما سنتعرض إلى ماهية حقوق الإنسان، وصور التعدي عليها.

الفصل الثاني: بعنوان تأثير التغير المناخي والجهود الدولية المعتمدة، نستعرض من خلاله تأثير التغير المناخي على حقوق الإنسان كالحق في الحياة، الحق في التغذية والماء، الحق في الصحة والسكن وتأثيراته على فئات محددة كالنساء، الأطفال، والنازحين. كما سنتعرض إلى الجهود الدولية المبذولة للحد من ظاهرة التغير المناخي، إذ سنتناول على الصعيد الدولي:

- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها¹.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر².
- مؤتمر كوبن هاغن لعام 2009.
- مؤتمر باريس لعام 2015.

1 - المؤرخ في 11 ديسمبر 1997، صادقت عليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-144 المؤرخ في 28 أبريل 2004، ج.رج.ج.د.ش. العدد 29 الصادر في 9 ماي 2005.

2 - المؤرخة في 17 جوان 1994، صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-53 المؤرخ في 22 جانفي 1996، ج.رج.ج.د.ش. العدد 6 الصادر في 24 جانفي 1996.

كذلك على الصعيد الداخلي، الأعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. الحصول على المعلومات والمشاركة في صنع القرار، والمبادئ التوجيهية لوضع السياسات.

واعتمدنا في دراستنا على عدة مناهج علمية في مختلف نقاط البحث وأبرزها، المنهج الاستقرائي والتحليلي وتناولناه في الفصل الثاني عند دراسة وتحليل الاتفاقيات الدولية، واستقراء المواد التي نصت عليها.

أما المنهج الوصفي، اعتمدنا عليه في الفصل الأول عند دراسة تأثير ظاهرة التغير المناخي على البيئة، وفي الفصل الثاني عند دراسة تأثير التغير المناخي على حقوق الإنسان في الحياة، التغذية والصحة.

الفصل الأول

ظاهرة التغير المناخي وحقوق الإنسان

أصبح أكثر وضوحاً يوماً بعد يوم، أن تغير المناخ له آثار على مستقبل البشرية جمعاء، فالعالم سيواجه تحدياً كبيراً نظراً لتدهور الموارد الطبيعية، الشيء الذي يهدد بقاؤنا ويملي علينا أن ندرك مخاطر الوضع، بهدف تنفيذ إجراءات من شأنها إيجاد أي فرصة للتغيير .

التغير المناخي يسبب أضراراً بإمدادات الغذاء ويؤجج الصراعات بين اللاجئين، وقد أصبح الانتهاك الأكبر لحقوق الإنسان الذي شهده العالم على الإطلاق. وعليه فسوف نتطرق في فصلنا هذا إلى ظاهرة التغير المناخي (المبحث الأول) وإلى مفهوم حقوق الإنسان (المبحث الثاني).

المبحث الأول

ظاهرة التغير المناخي

يشكل التغير المناخي اليوم، التهديد الأول الذي تواجهه الإنسانية ويمثل مشكلة عالمية تحتاج إلى حلول للحد من الانبعاثات الغازية الدفيئة، التي تتسبب في تلويث الغلاف الجوي، وارتفاع درجة حرارة الأرض، وبروز ظاهرة الاحتباس الحراري، والتي لها آثار على طبقة الأوزون من جهة، وتؤثر على أنماط سقوط الأمطار عبر العالم.⁽¹⁾

وعليه سوف نحاول أن نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم ظاهرة التغير المناخي (المطلب الأول)، وإلى العوامل المساهمة فيه (المطلب الثاني).

1- بان كيمون، التغير المناخي، معاً لربح المعركة، مقال منشور في تقدير التنمية البشرية، 2007-2008، ص24.

المطلب الأول

مفهوم ظاهرة التغير المناخي

للتغير المناخي تعريفات عديدة، وعليه، سنحاول التطرق إلى بعضها وأهمها في هذا المطلب، بما فيها التعريف اللغوي، الاصطلاحي والقانوني، وكذا سنتعرض أيضا إلى تعريفه في القانون الجزائري.

الفرع الأول

تعريف التغير المناخي

إن التغيرات المناخية تهدد كل الإنسانية، حيث أنها في ذات الوقت تتيح الفرصة للمجتمع في النهوض كفرد واحد لمواجهة هذا التحدي، ولتلبية احتياجات أجيالنا الحاضرة وترك عالم أفضل للأجيال اللاحقة. (1)

أولا- التعريف اللغوي:

يمكن تعريف التغير المناخي بأنه تغيير أو إخلال أو تخلف عنصر معين ما يؤدي إلى عدم بقاء أصل الشيء، فهو تغير أو إخلال طويل الأمد يحصل في حالة المناخ نتيجة التغير الحاصل في توازن الطاقة وسريانها ويكون مؤثرا في النظم البيئية والطبيعية.

ثانيا- التعريف الاصطلاحي:

التغير المناخي هو التغير المستمر في مناخ الكرة الأرضية، ناتج عن أسباب كونية أو طبيعية أو بشرية، ويؤثر سلبا على المحيط الجوي، ويؤدي لوقوع كوارث مدمرة. (2)

ثالثا- التعريف القانوني:

عرفته اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في المادة الأولى كما يلي:

1- فتحي إسماعيل حرقة وسامية محمد بيومي وشريف محمد القاضي، تلوث البيئة إلى أين؟ المكتبة العصرية، ط1 المنصورة، 2009، ص 121.

2- المرجع نفسه، 121.

"مصطلح تغير المناخ يعني تغييرا في المناخ بصورة مباشرة أو غير مباشرة الذي يقضي إلى تغيير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ على فترات زمنية مماثلة".

الفرع الثاني

آثار ظاهرة التغير المناخي على البيئة

إن العالم بأسره معرض لأذى بفعل الكوارث الناجمة عن التغيرات المناخية، كما أن درجات الحرارة المرتفعة يمكن أن تسبب في حدوث تغيرات هائلة في الظروف الحياتية، كذا الإمكانيات الطبيعية على سطح الكرة الأرضية ما زاد في خطورة ذلك، عدم التكفل الفعال بالمسائل البيئية، وعدم وجود رشد بيئي، وأغلبية الناس لا يكتثرون لجدية ذلك، لنقص الوعي والثقافة البيئية.

وعليه نجد عدة آثار لظاهرة التغير المناخي على البيئة أبرزها:

أولا- التأثير السلبي على الإنتاجية الزراعية:

إن الاحتباس الحراري ساهم في تقاوم أزمة سوء التغذية، في الدول التي تعتمد على القطاع الزراعي كمصدر أساسي للعيش، فتبعا لتقديرات منظمة الصحة العالمية، فإن حوالي 5.3 مليون شخص سيموتون سنويا، بسبب سوء التغذية، ناهيك عن ما يخلفه الجفاف والفيضانات من خسائر وأمراض فتاكة.

كما تؤثر الظروف المناخية المضطربة على إنتاج الحبوب والبقوليات وأهم المحاصيل الزراعية، وفي حال استمرار ارتفاع درجات الحرارة فالوضع سيزداد خطورة. (1)

1- أكثر الشعوب تأثرا من الوضعية البيئية العالمية الحالية بالأخص التغيرات المناخية هي الشعوب الفقيرة، فهذا الوضع من شأنه أن يساهم في تقاوم الوضع فحوالي 2.6 مليار شخص يعيشون بأقل من دولار في اليوم راجع في هذا الشأن تقرير الأمم المتحدة الإنمائية لسنة 2007.

فعلى سبيل المثال فإن ارتفاع درجات الحرارة بأكثر من درجتين يؤثر على إنتاج المحاصيل الزراعية في الكثير من الدول الإفريقية، الأمر الذي يشكل خطراً كبيراً على اقتصادها. (1)

ثانياً- التصحر:

ربطت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بين هذه الظاهرة والتغيرات المناخية، حيث اعتبرت أن تدهور الأرض في المناطق القاحلة، وفي المناطق الرطبة ينتج عدة عوامل من بينها التغيرات المناخية وظاهرة التصحر.

عادة تطلق ظاهرة التصحر على حدوث عملية الهدم أو تدمير الطاقة الحيوية للأرض (النباتات الطبيعية وموارد المياه)، والتي يمكن أن تؤدي في النهاية إلى ظروف تشبه ظروف الصحراء، وهو مظهر من مظاهر التدهور الواسع للأنظمة البيئية الذي يؤدي إلى تقلص الطاقة الحيوية للأرض، المتمثلة في الإنتاج النباتي والحيواني، مما يؤثر سلباً على صحة الإنسان والحيوان والنبات.

كما أن للتصحر تأثيراً بالغاً على الحالة الاقتصادية للبلاد، ويعتبر التصحر أحد المشاكل البيئية الخطيرة التي تواجه العالم حالياً، حيث لا تقدر ولا تحصى. وتقدر مساحة الأراضي المعرضة للتصحر بـ 40% من مساحة اليابسة، وهي موطن أكثر من مليار إنسان، وأغلب سكان المناطق عرضة للتصحر، وتقع في البلدان النامية في إفريقيا، آسيا، وأمريكا اللاتينية، ويؤثر التصحر على القارة الإفريقية بشكل خاص، حيث نمت الصحاري على طول منطقة الصحراء الكبرى، وفي هذا الشأن أكدت مختلف تقارير الهيئة الحكومية الدولية لخبراء المناخ، أن الاحتباس الحراري زاد من حدة ظاهرة التصحر بإتلاف مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة. (2)

1- عبد الحكيم ميهوبي، التغيرات المناخية، الأسباب، المخاطر ومستقبل البيئة العالمية، دار الخلدونية، 2006، ص 80.

2- عبد الحكيم ميهوبي، مرجع سابق، ص 80.

ثالثا- الآفات والأمراض:

إن لارتفاع درجة الحرارة نتائج وخيمة على المقومات الأساسية للصحة، وللإصابات والعلل التي هي نتيجة للتغيرات المناخية التي تفاقمت بسبب الارتفاع المتزايد لدرجات الحرارة، وما يتبعه من نتائج خطيرة تصيب الإنسان والحيوان على حد سواء، فالحرارة تؤثر على عملية التنفس، وتتسبب في اختناق كبار السن والمصابين بالأمراض التنفسية، وخاصة النساء الحوامل والأطفال. كما أن الوضع المترتب عن الحرارة المرتفعة والرطوبة أدى إلى سرعة انتشار الأمراض المعدية كالمالاريا، والكوليرا في مناطق لم تشهد هذه الأمراض من قبل، ونمو الفيروسات والجراثيم وغيرها من عوامل ونواقل الأمراض، هذا بالإضافة إلى زيادة خطر التعرض لأمراض خطيرة كسرطان الجلد، كما أن ارتفاع درجة الحرارة يزيد من تركيز غاز الأوزون في الجو، الذي هو ملوث خطر يفسد الرئة، ويزيد من مشاكل المرضى والمصابين بالربو، وأمراض الرئة. (1)

كما تجدر الإشارة إلى أن فصول الشتاء المتعاقبة والمعتدلة حراريا، فقدت دورها الطبيعي في الحد من مجموعة الجراثيم والفيروسات، ولوحظ كذلك أن فصول الصيف في العقد الأخير زادت حرارة وطولا، مما زاد من المدة التي يمكن للأمراض أن تنتقل خلاله، ولقد صب تقرير الهيئة الحكومية الدولية لخبراء المناخ في هذا الاتجاه، حيث تمت الإشارة إلى أنه من الممكن أن تؤثر النتائج المتوقعة والمتعلقة بتغيير المناخ، على صحة الملايين من الأشخاص خاصة الذين يملكون قدرة ضئيلة على التكيف. (2)

1- عبد الحكيم ميهوبي، مرجع سابق، ص ص 85-86.

2- المرجع نفسه، ص 86.

المطلب الثاني

العوامل المساهمة في التغير المناخي

هناك مجموعة من العوامل تؤثر وتتحكم بنوعية المناخ والطقس، ويعود إليها كل تغيير حاصل على المناخ سواء كان محليا أو إقليميا، وذلك يكون سببا كافيا في خسارة مخزون مياه الشرب، حيث أنه في غضون 50 عام، سيرتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص مياه الشرب. وكذلك تراجع المحصول الزراعي، وبالتالي يؤدي هذا الأخير إلى تقلص المخزون الغذائي.

كما أن تراجع خصوبة التربة وتفاقم التعرية، بتغيير مواطن النباتات وازدياد الجفاف، وتغير أنماط المتساقطات، سيؤدي إلى تفاقم التصحر، وتلقائيا سيزداد بشكل غير مباشر استخدام الأسمدة الكيميائية مما يزيد من التلوث السام، وانتشار الآفات والأمراض نتيجة ارتفاع درجات الحرارة وانتشار الحشرات الناقلة للأمراض، بالإضافة إلى ارتفاع تواتر موجات الجفاف والفيضانات والعواصف وغيرها تؤدي إلى أزمات كارثية.

الفرع الأول

ظاهرة الاحتباس الحراري

لقد كان العالم السويدي "أرينيوس" أول من أطلق كلمة الاحتباس الحراري عام 1986 على النتائج المترتبة في زيادة كميات غاز ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي الناتج عن عمليات حرق الوقود⁽¹⁾

وتتلخص نظريته في أن بعض الغازات الكائنة في الغلاف الجوي تمتلك القابلية على امتصاص بعض الطاقة الحرارية المنعكسة من سطح الأرض، ومن ثم تقوم بإرجاعها إلى سطح الأرض مرة أخرى، بدلا من تحريرها إلى الفضاء.

1- سبنسر ر. ورت، اكتشاف الاحتباس الحراري الكوني، ترجمة مركز التعريب والترجمة، الدار العربية للعلوم، ط1، ص 15.

ومن المعروف أن الشمس هي المصدر الرئيسي للطاقة في الكون، فهي تمد الأرض بالدفء والحرارة عن طريق الإشعاع الشمسي، حيث أن جزءاً من هذه الأشعة يمر عبر الغلاف الجوي ليصل إلى الأرض، ويكسبها الحرارة كأى جسم صلب آخر، فتسخن وتقوم بعد ذلك بإطلاق جزء من هذه الحرارة إلى المحيط الخارجي، على شكل أشعة حرارية تعرف بالأشعة تحت الحمراء. ومن خواص غاز ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز والتي تعرف بالغازات الدفيئة، أنها تقوم بامتصاص الأشعة تحت الحمراء التي تطلقها من الأرض، ولا تسمح لها بالنفاذ إلى الفضاء الخارجي، فتحبسهم في طبقات الهواء القريبة من سطح الأرض، وهذا ما يعرف بظاهرة الاحتباس الحراري، والتي سارع الخبراء إلى مكافحتها خصوصاً بعد اكتشاف زيادة نسبة الغازات في الغلاف الجوي.

أولاً- تعريف الاحتباس الحراري:

يمكن تعريف مفهوم الاحتباس الحراري الذي جاءت به الهيئة الحكومية الدولية المعنية لتغير المناخ⁽¹⁾ في تقريرها الثالث لعام 2001 كما يلي:

"هو ظاهرة طبيعية، حيث أن جزءاً من الأشعة تحت الحمراء النابعة من الأرض إلى الغلاف الجوي تبقى محتبسة في هذا الغلاف بواسطة غازات تسمى الغازات الدفيئة، مما يؤدي إلى زيادة درجة حرارة الأرض أو الطبقة السفلى للغلاف الجوي المحيط بالأرض".

ويواجه المجتمع الدولي اليوم خيارين، وفقاً للشكوى العالمية التي تحيط بموضوع تغير المناخ، حيث يدعو الخيار الأول إلى اعتبار مشكلة تغير المناخ وظاهرة الاحتباس الحراري من القضايا الأكاديمية، وعلى ذلك تترك الأمور على ما هي عليه، ويضطر العالم إلى

1- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، في هيئة اشتركت في إنشائها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الأمم المتحدة للبيئة، وقد أشارت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الديباجة لذلك، تختصر هذه الهيئة بالفرنسية GIEU فقد حدد بروتوكول كيوتو الغازات الدفيئة كما يلي: "ثاني أكسيد الكربون CO₂، الميثان CH₄، أكسيد النيتروز N₂O، المركبات الالكترونية الفلورية، الهيدروكربونية.

إجراء تعديل مفاجئ في هيكله الاجتماعي والاقتصادي، ليتكيف مع المناخ المتغير ويواجه الكوارث التي يمكن أن تترتب عليه.

ويذهب بعض العلماء للقول بأنه توجد شكوك كبيرة في ظاهرة الاحتباس الحراري تجعل من مسألة إنفاق أموال طائلة في سبيل تجنب عواقب قد تحدث وتسبب أضراراً خطيرة بالبيئة تهوراً (1) وقد برروا ذلك بأن تاريخ الأرض قد شهد خلال العشر آلاف سنة الماضية، تغيرات مناخية متكررة بهذا المستوى، وأن هذا قد لا يكون ناتجاً عن عوامل طبيعية، ولا تتم الاستجابة وفقاً لهذا الرأي عندما تحدث هذه التغيرات، بدون اللجوء إلى التدابير الوقائية. (2)

أما الخيار الثاني، الذي يواجهه العالم والمجتمع الدولي، فيتمثل في اتخاذ الحيطة والترقب من خلال تنفيذ التدابير المباشرة للحد التدريجي من تراكم غازات الاحتباس الحراري في الجو، دون حدوث التغير المناخي، وذلك باتخاذ الإجراءات التي من شأنها توفير في استهلاك الطاقة، واللجوء إلى أنواع الوقود ذات المحتوى الكربوني الأول والتوقف عن إنتاج مركبات الكلور والفلور والكربون المسؤولة عن تآكل ثقب الأوزون، ومحاولة تعزيز التدابير ذات الصلة باستخدام الطاقة المتجددة، لتقليل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

ومن أجل حماية البيئة، تأخذ الدول على نطاق واسع بالنهج القانوني الوقائي حسب قدراتها. (3)

ثانياً: آثار ظاهرة الاحتباس الحراري

بالرغم من أن تأثير الاحتباس الحراري معروف منذ فترة تجاوزت القرن، إلا أن القلق بشأن ما ينطوي عليه من مخاطر، لم يبدأ إلا في نهاية الستينات.

1- صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص 33.

2- محمد السيد ارناؤوط، الإنسان والبيئة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993، ص 3.

3 صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، مرجع سابق، ص 164.

حيث حذرت الدراسات التي نشرت من آثار الاحتباس الحراري على المناخ، والتي بدأت بالظهور في نهاية القرن العشرين، من خلال الجهة التي قامت بها منظمة الأمم المتحدة، توصلت إلى حماية نظام المناخ العالمي لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية.⁽¹⁾

ويمكن إبراز آثار الاحتباس الحراري من خلال التقارير التي أعدتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، حيث أنجزت أربعة تقارير تقييمية، وأكدت أن التغير المناخي سببه الانبعاثات الناتجة عن نشاطات الإنسان، وقد أنجزت هذه الهيئة أول تقرير لها سنة 1990 وصرّحت فيه أنه هناك ارتفاع في درجة حرارة الأرض سببه ظاهرة الاحتباس الحراري ويمكن أن ترتفع في العقود القادمة.⁽²⁾

وأشار فريق العمل في التقرير الأول، إلى أن درجة حرارة الأرض بدأت بالارتفاع بمعدل 0.5 درجة مئوية من القرن الماضي، وفي نفس الفترة، ارتفع مستوى سطح البحر بـ (10-20) سنتيمتر، كما أن البحيرات الجليدية قد بدأت بالذوبان على النطاق العالمي بمعدل ملفت للنظر، حيث تم تسجيل انخفاض مستمر في الغطاء الثلجي للأرض منذ عام 1980.⁽³⁾

1- مصطفى كمال طلبه، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إنقاذ كوكبنا - التحريات والأمال، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 46.

2- انظر تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ الأول 1990 والثاني 1995 والثالث 2001 وأخيرا الرابع 2007 على موقع الهيئة <http://www.ppcc.ci>

3- سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، ص26.

الفرع الثاني

ثقب الأوزون

طبقة الأوزون هي جزء من الغلاف الجوي لكوكب الأرض، والذي يحتوي بشكل مكثف على غاز الأوزون، وهي متمركزة بشكل كبير في الجزء السفلي من طبقة الستراتوسفير من الغلاف الجوي، وهي ذات لون أزرق.

يتحول فيها جزء من غاز الأكسجين إلى غاز الأوزون، بفعل الأشعة فوق البنفسجية القوية التي تصدرها الشمس وتثيرها في هذا الجزء من الغلاف الجوي، نظرا لعدم وجود طبقات سميكة من الهواء فوقه لوقايتها، ولهذه الطبقة أهمية حيوية بالنسبة لنا فهي تحول دون وصول الموجات البنفسجية القصيرة، بتركيز كبير إلى سطح الأرض.

على الرغم من أن تركيز الأوزون بطبقة الأوزون قليل، إلا أنه مهم بشكل كبير للحياة على الأرض، حيث أنها تمنع تسرب الأشعة فوق البنفسجية الضارة التي تطلقها الشمس، وتم تصنيفها على حسب طول موجاتها U.V.A و U.V.C حيث تعتبر الأخيرة خطيرة جدا على البشر، ويتم تقويتها بشكل كامل من خلال الأوزون على ارتفاع 35 كيلومتر.

مع ذلك يعتبر غاز الأوزون سام على ارتفاعات منخفضة حيث يسبب النزيف وغيرها. ومن الممكن أن يؤدي تعرض الجلد لأشعة الشمس إلى سرطان الجلد.⁽¹⁾

من الممكن استنزاف طبقة الأوهيدوكسيل Oh، الكلور Cl وغاز البرمين Br حيث يوجد مصادر طبيعية لجميع العناصر المذكورة، إلا أن تركيز غاز الكلوروفان وغاز البرومين قد ارتفع بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، وذلك بسبب إنتاج البشر لبعض المواد المركبة، خاصة كلور فلور كربون بالمختصر غاز (CFC) وأيضا بروموفلورين الكربون.⁽²⁾

1 - طبقة الأوزون، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة www.ar.wikipedia.org

2 - المرجع نفسه.

ساهم التطور الصناعي غير المدروس وغير المراقب الذي عقب الثورة الصناعية في الإساءة للبيئة، وذلك عن طريق تلويثها، فلا شك أن استنزاف طبقة الأوزون أعد من أخطر مشاكل تلويث بيئة عالمنا المعاصر، والتي تهدد حاضرتنا ومستقبلنا. وحسب العلماء، فإن غاز الأوزون يتأثر بشكل خاص بمادة الكلور فلور كربون، الذي ينتج العالم منها حالياً حوالي ألف طن. ويؤدي تآكل طبقة الأوزون إلى تسرب الأشعة فوق البنفسجية التي تضر بالكائنات الحية، فتلك الأشعة تؤدي للإنسان للإصابة بمرض سرطان الجلد، وكذا اختلال جهاز المناعة. وهناك آثار ضارة يمكن ملاحظتها على النباتات الزراعية ومنها الطبيعية كالغابات.

كما أن استنزاف طبقة الأوزون قد يسبب في اجترار سطح الأرض، وفي تغيير نزول الأمطار وتغير مستوى مياه البحر، وأثبتت الدراسات أن زيادة تركيز الغازات الدفيئة هي المسؤول عن تغير المناخ. ولقد تم التوصل إلى ذلك عن طريق فحص أوضاع درجات الحرارة في الغلاف الجوي، فلقد شهد العقد الأخير عدداً من فصول الصيف الأشد حرارة، وإذا لم تنخفض انبعاثات الغازات المتسببة في ذلك، فإن حرارة كوكب الأرض سوف ترتفع بمعدلات متزايدة، مما سينتج عنه نتائج خطيرة على الاقتصاد والبيئة والمجتمع. (1)

الفرع الثالث

التلوث

التلوث عبارة عن تغير متعمد عضوي أو تلقائي في شكل البيئة، ناتج عن مخلفات الإنسان، وهو التغير في الوسط الطبيعي على نحو يحمل معه نتائج خطيرة للكائنات الحية. (2)

1- قايد سامية، محاضرات في مادة التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم، جامعة مولود معمري - تيزي وزو، السنة الجامعية 2014.

2- لقمان بامون، المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي عن جريمة التلوث البيئي، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2012، ص 22.

يعرف أيضا على أنه تغير مباشر أو غير مباشر فيزيائي أو حراري أو بيولوجي، أو أي نشاط إشعاعي يمس خاصية من خصائص أي جزء من أجزاء البيئة بطريقة ينتج عنها مخاطر فعالة تؤثر على الصحة والأمن لكل الكائنات الحية، ونجد جميع هذه التعاريف تتفق على أن التلوث هو إحداث تغير في عنصر من عناصر البيئة.

قانونا، عرّف التلوث حسب الاتفاقية الدولية المتعلقة بتلوث الهواء التي انعقدت في جنيف في 13 نوفمبر 1979 في المادة الأولى بأنه: "إدخال الإنسان بشكل مباشر أو غير مباشر لمواد الطاقة في الجو أو الهواء يكون له مفهوم ضار يعرض صحة الإنسان للخطر، ويلحق الضرر بالمواد الحيوية ونظام البيئة، والفساد بالأحوال المادية، ويمس ويضر من يتمتع بالبيئة أو باستخداماتها المشروعة".⁽¹⁾

أما في القانون الجزائري، فالمادة 04 من قانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة فيعرف التلوث بأنه: "كل تغير يحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بالصحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان، الهواء والجو والماء والأرض، والممتلكات الجماعية والفردية".⁽²⁾

وينقسم التلوث إلى أنواع هي:

أولا- التلوث المائي:

الماء مصدر طبيعي وعنصر حيوي هام يتطلبه جميع البشر ليس لتأمين حاجة أجسامهم إلى الماء فقط، وإنما لتوفير متطلباتهم الزراعية والحيوانية، والصناعات المختلفة، كما تعد البيئة المائية الوسط الطبيعي لبعض الأحياء المائية.⁽³⁾

1- لقمان بامون، مرجع سابق، ص. 22-25.

2- قانون رقم 03-10 مؤرخ ف 19 يوليو 2003 يتعلق بالحماية البيئية في إطار التنمية المستدامة، ج.ر. عدد 43 لسنة 2003.

3- منصور مجاجي، "المدلول العلمي والمفهوم القانوني للتلوث البيئي"، مجلة المفكر، العدد الخامس، الجزائر، ص. 109.

وتلوث الماء يعني وجود نوع من أنواع الملوثات بنسبة تؤثر على صلاحية الماء وتجعله عنصر غير مناسب للاستعمال، وقد يحدث له تلوث فيزيائي (تغير في اللون، الرائحة، الطعم) أو كيميائي كزيادة نسبة أحد العناصر المكونة له.

والمشرع الجزائري نص في المادة 4 من قانون 03-10 على تلوث المياه: **إدخال أية مادة في الوسط المائي من شأنها أن تغير الخصائص الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية للماء، وتتسبب في مخاطر على صحة الإنسان وتضر بالكائنات الحيوانية والنباتية، البرية والمائية وتمس بجمال الموقع وتعرقل أي استعمال طبيعي آخر للماء.** (1)

ويكون التلوث إشعاعيا نتيجة تعرض الأرض أو التربة إلى الإشعاعات بسبب تسرب المواد الذرية أو الانفجارات النووية، كما أقدم عليه الاستعمار الفرنسي في الجزائر، مما أدى إلى انتشار الإشعاعات النووية فأهلكت الحرث والنسل.

وهناك تلويث بسبب النفايات الصلبة والفضلات الآدمية والحيوانية التي إذا ما تم إلقاؤها على الأرض، يمكنها أن تؤثر على مكونات التربة الطبيعية وتسبب أضرار مباشرة أو غير مباشرة حاليا أو مستقبلا، وتؤثر على سلامة البيئة والتربة. (2)

أما عن أسباب التلوث فهي عديدة، نذكر منها:

1. الأسباب الاقتصادية: نجد أن مكافحة التلوث والحد منه هي عملية باهظة الثمن وهذا ما ساعد على ظهور الكثير من المشكلات، التلوث والنفايات على الرغم أن هناك العديد من النفايات التي يمكن تدويرها رسكلتها، وإعادة استغلالها والاستفادة منها، إلا أن هذه العملية باهظة التكلفة، بالإضافة إلى الطرق الخاطئة التي تعتمد في تسيير الأرض

1- قانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

2- عبد الحق خنتاش، مجال تدخل الهيئات اللامركزية في حماية البيئة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، 2011، ص 15.

الزراعية وتربية الماشية كأسمدة طبيعية، فيتم استعمال المواد الكيماوية التي تتسرب إلى التربة.

2. الأسباب الاجتماعية: إن رغبة الإنسان في الراحة والاستجمام سبب من أسباب التلوث، إذ نجد منتجات متطورة توفر وقتنا وجهد ومال الإنسان، فمثلا نجد مواد للتعبئة غالبا ما ترمى بعد استخدامها، والتي من الممكن الاحتفاظ بها كقارورات الزجاج أو استخدامها كمواد أولية بعد إعادة تصنيعها. (1)

ثانيا- التلوث الهوائي:

يكون نتيجة إطلاق كميات كبيرة من الغازات والجسيمات، مقارنة بالكميات المتواجدة في الطبيعة، فينتج عنه تغيير في أحد عناصر الهواء، فتتحول من عنصر مفيد إلى عنصر ضار. (2)

وحسب قانون 03-10 فإن التلوث الهوائي هو إدخال أية مادة سائلة أو صلبة، من شأنها التسبب في أضرار وأخطار على الإطار المعيشي، وحسب المادة 44 من نفس القانون "يحدث التلوث الجوي بإدخال بصفة مباشرة أو غير مباشرة في الجو وفي الفضاءات المغلقة مواد من طبيعتها:

- تشكل خطر على الصحة البشرية.
- التأثير على التغييرات المناخية وإفقار طبقة الأوزون.
- إفراز روائح كريهة جدا.
- الإضرار بالإنتاج الزراعي والمنتجات الزراعية والغذائية.
- تشويه الغابات.

1- حسن أحمد شحاتة، البيئة والتلوث والمواجهة، دراسة تحليلية، القاهرة، 1992، ص ص22-23.

2- راتب أحمد قبيعة، محيط المعرفة والعلوم، تلوث الجو، تلوث المياه، تلوث التربة، طبعة خاصة، دار الراتب الجامعية، الجزائر، 2008، ص 38.

- إتلاف الممتلكات المادية.

والمشرع الجزائري ذكرها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر.

ثالثا- تلوث التربة: تعتبر التربة مصدر للخير والثمار، ومن أكثر العناصر التي

يسيء الإنسان استخدامها حيث لا يدرك مدى أهميتها.

المشرع الجزائري لم يشير إلى تعريف تلوث البيئة الترابية، إلا أنه أشار إلى حماية

التربة في الفصل الرابع من المواد 59 و62 حيث ذكر مقتضيات حماية الأرض وباطنها.(1)

الفرع الرابع

طبيعة السطوح والمسطحات المائية

أولا- طبيعة السطوح:

تؤثر طبيعة السطوح والأجسام (ملساء أو خشنة) وألوانها (فاتحة أو داكنة) في عكس الأشعة الشمسية الحرارية وامتصاصها، إذ تقوم السطوح الخشنة والمنعرجة وداكنة اللون بامتصاصها أو تشتيت هذه الأشعة بنسب أكبر من المتوسط، ويكون معامل الانعكاس للبقع الفاتحة اللون والملساء عاليا، بينما يكون منخفضا للبقع الداكنة والخشنة، لذلك تقوم البقع الجليدية في القطبين الشمالي والجنوبي وفي جزيرة ايسلاندا بعكس كميات كبيرة من الأشعة الشمسية، وعودتها للفضاء الخارجي لكوكب الأرض، على عدة عوامل، أهمها ارتفاع عدد السكان وزيادة حجم المباني والتعمير وحجم البقع الجليدية، على سطح الأرض وكمية الأراضي المزروعة، وأخيرا لون الطبقة السطحية للأرض، وتبلغ نسبة معامل الانعكاس للأرض حاليا 3% بالاعتماد على العوامل المذكورة.(2)

من جانب آخر يلعب المكان وكيفية سقوط الأشعة (مائلة أو عمودية) دورا هاما ومهما، ومن الملاحظ أن الأشعة الشمسية تسقط بشكل مائل على الأجزاء الشمالية الجنوبية

1- لقمان بامون، مرجع سابق، ص ص 30-31.

2- محمد أمين عامر ومصطفى محمود سليمان، تلوث البيئة ومشكلة العصر، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1999، ص 91.

من الأرض، وبشكل خاص القطب الشمالي والجنوبي وتنعكس بنفس زاوية السقوط عن لون الثلج والجليد الذي يعكس بدوره كميات أكبر من الأشعة.

ويكون سقوط الأشعة الشمسية بشكل عمودي في المناطق الاستوائية والمدارية، مما يسمح بامتصاص أكبر للأشعة، يضاف إلى ذلك أن هذه المناطق تكون داكنة اللون أكثر من القطبين (منطقة بيضاء تلاجية).⁽¹⁾

ثانيا- المسطحات المائية (المحيطات والبحار والبحيرات والأنهار):

تلعب المسطحات المائية دورا مهما ومؤثرا في مناخ الأرض، وهي تغطي حوالي 71% من مساحة سطح الأرض، وتتفاعل بشكل مباشر مع الغلاف الجوي (71% من الغلاف الجوي يقع فوق هذه المسطحات المائية)، ويؤدي ارتفاع درجة حرارة المسطحات المائية إلى زيادة سرعة الكتل والتيارات الهوائية والرياح، كما يزيد من سرعة تبخر الماء، مما يرفع نسبة بخار الماء على سطح الكرة الأرضية خصوصا في المناطق القريبة من المحيطات والبحار ويسبب المساحات الشاسعة للمسطحات المائية، فإنها تمثل خزانات عظيمة للطاقة الشمسية الحرارية لجزيئات الماء مما يؤدي إلى زيادة عمليات التبخر، وهذا بدوره يرفع نسبة تساقط الأمطار، كما تقوم هذه المسطحات المائية بتحرير وإشعاع الطاقة الحرارية المخزونة.

1- عمار مساعدي، مبدأ المساواة وحماية حقوق الإنسان في أحكام القرآن ومواد الإعلان، دار الخلدونية، الجزائر، ص 73.

المبحث الثاني

ماهية حقوق الإنسان

يعتبر موضوع حقوق الإنسان والبيئة من الموضوعات الحديثة نسبياً، وقد أصبح هناك قناعة الآن أن انتهاك حقوق الإنسان في بلد ما، لم يعد أمراً قاصراً على حكومة وشعب هذا البلد، لكن ذلك يتعدى إلى المجتمع الدولي بأسره الذي أصبح يتمتع الآن بما يسمى الحق في التدخل أو التدخل الإنساني وذلك لضمان حقوق السكان، ولما كان حق المواطن في بيئة صالحة حقاً أساسياً، وكان الالتزام بحمايتها واجباً عاماً، فقد أولت القيادة السياسية اهتماماً متزايداً لحماية البيئة⁽¹⁾.

تؤثر زيادة متوسط درجة الحرارة العالمية بالجو درجتين مئويتين، تأثيرات كبيرة وسلبية في معظمها على النظم البيئية عبر العالم، وعلى ما توفره هذه النظم من فوائد وخدمات وبشكل تغير المناخ في الوقت الراهن أحد أهم العوامل لتغير النظم البيئية إلى جانب الإفراط في استغلال حدة التأثيرات الصادرة للتلوث البيئي، بما في ذلك ارتفاع مستويات الأوزون على سطح الأرض في المناطق الحضرية، وبالنظر إلى تلك التأثيرات التي لها تبعات واسعة على حقوق الإنسان، كما أن تغير المناخ له علاقة وثيقة بحقوق الإنسان، كون هذه الأخيرة تتأثر بنسبة كبيرة بالعوامل الناتجة عن تغير المناخ، كالاحتباس الحراري، احتراق سطح الأرض (الجفاف والتصحر). فكل هذه الظواهر تؤدي إلى المساس بحقوق الإنسان، وتؤثر على الحق في التغذية، حيث أن التصحر والجفاف يعرضان السكان إلى المجاعة وسوء التغذية، وخاصة في الدول النامية، وتسجيل حالات وفاة كبيرة خاصة لدى الأطفال.

وعليه نتعرض في هذا المبحث إلى مفهوم حقوق الإنسان (المطلب الأول) وإلى صور التعدي عليها (المطلب الثاني).

1- سعيد محمد احمد باناجه، دراسة مقارنة حول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بيروت، 1985، ص 10.

المطلب الأول

مفهوم حقوق الإنسان

لطالما اعتبر موضوع حقوق الإنسان حديث المحافل الدولية، وأصبح هذا الموضوع المحور الأساسي الذي تدور حوله العلاقات السياسية والاجتماعية، والثقافية والفكرية.

ويرجع الفضل الكبير إلى حدوث هذا الاهتمام بحقوق الإنسان إلى إدراك المجتمع الدولي القيمة والأهمية الكبيرة لآدمية الكائن البشري، نتيجة شعوره بالندم عن ما ألحقه بكرامة الأفراد والخط من قيمته والذي انطوى في الأخير على إهانة المجتمع بأكمله.

ومما لا شك فيه على إصرار المجتمع الدولي لحماية حقوق الإنسان والإقرار وحمايتها بكل وسائل الحماية الدولية كانت هي الفلسفة السائدة وذلك من خلال توسيع آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان من خلال إنشاء منظومة قانونية جديدة تعززت بضمانات حقيقية في مجال حماية الإنسان، اعتبرت استثنائية وسابقة في مجال العمل الحقوقي الدولي والذي أصبح مدجج بترسانة هائلة من القوانين والمواثيق والمعاهدات، وكلما تشيد لحقوق الإنسان وتدعو إلى احترامها وبذلك أصبح موضوع حقوق الإنسان موضوع دولي يختصر به القضاء الدولي ويعرض للمساءلة في حال ما إذا أثبت حدوث تعدي أو انتهاك لحقوق الأفراد في أي منطقة من العالم .

ويجمع كل فقهاء القانون في هذا الإطار أنه في السنوات الأخيرة قد عرف قانون حقوق الإنسان أثره المتزايد على مستوى النظم القانونية الوطنية في جمع أنحاء العالم وهو ما اثنى المنظومة القانونية في مجال حماية حقوق الإنسان.⁽¹⁾

1- أمير فرج يوسف، موسوعة قانون حقوق الإنسان الدولي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 7.

وبالتالي فإن مفهوم حقوق الإنسان هو عبارة عن حريات وحقوق يجب أن يتمتع بها جميع الأفراد في علاقاتهم مع غيرهم من الأشخاص أم مع الدولة وموضوعات حقوق الإنسان لا تمثل مفهوما عاما مجردا بل هي مرتبطة بأطراف فكرية وعقائدية وتاريخية. (1)

الفرع الأول

تعريف حقوق الإنسان

من الصعوبة وضع تعريف جامع مانع لحقوق الإنسان، وقبل إيراد التعريف الفقهي لمصطلح حقوق الإنسان، لابد من الفصل في هذا المصطلح حيث نجد أنه يشمل على مفهومين هما الحقوق والإنسان.

أولاً- الحقوق:

- 1- لغة: تعني الشيء الثابت قطعاً بلا شك أو هو النصيب الواجب للفرد أو الجماعة.
- 2- اصطلاحاً: ما ثبت في الشرع للإنسان، أو لله تعالى على الغير.
- 3- قانوناً: يعرف المذهب الفردي أو الشخصي الحق بأنه سلطة أو قدرة إرادية، يخولها القانون لشخص ما، ضمن أطر محدودة والمذهب الموضوعي يعتبر الحق مصلحة يحميها القانون.

ثانياً- الإنسان:

- 1- لغة: الكائن المفكر والراقي ذهنًا وخلقا، والإنسانية لغة: خلافا للبهيمية، وجملة الصفات التي تميز الإنسان، أو جملة النوع البشري التي تصدق عليهم هذه الصفات ومن محاسن لفظة إنسان أنها تجمع الذكر والأنثى. (2)

1 - نبيل محمود حسن، المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والعلاقة بينهما، 2006، ص ص 11-12.

2- صالح بن عبد الله الراجحي، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، ط1، مكتبة العبكان، الرياض، 2004، ص ص 19-23.

2- اصطلاحاً: هو الإنسان الذي خلقه الله تعالى لإعمار الأرض، ولعبادته ويقصد بها:

وعليه فإن حقوق الإنسان هي: "مجموعة الحقوق الطبيعية التي يمتلكها الإنسان بطبيعته، وتظل موجودة، وإن لم يتم الاعتراف بها بل أكثر من ذلك حتى لو انتهكت من قبل سلطة ما".

وبشير مصطلح حقوق الإنسان ببساطة إلى: "الحقوق التي يعتقد أن كل البشر ينبغي أن يتمتعوا بها لأنهم آدميون"، وينطبق عليهم الشرط الإنساني، لأن هذه الحقوق ليست منحة من أحد، ولا يؤذن فيها من الدولة، وهذه الأخيرة لا تمنحها، إذا كانت الأنظمة القانونية تختلف من دولة إلى أخرى، فإن الحقوق المقررة للإنسان هي استحقاق لا لبس وغموض لها في القانون. (1)

الفرع الثاني

خصائص حقوق الإنسان

من التعريفين السابقين فإن لحقوق الإنسان مجموعة من الخصائص، وجدت معها لارتباطها بالشخصية الإنسانية في حد ذاتها، وطبيعة الإنسان ووجوده في الحياة نذكر منها:

أولاً- حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة وذات الاعتماد المتبادل:

كل حقوق الإنسان سواء كانت هذه الحقوق مدنية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، أصلية، ومرتبطة بكرامة الإنسان وحده غير قابلة للتجزئة، فلكذلك الحقوق كل لا يتجزأ، فهي متكاملة، ومترابطة لا يجوز الفصل بينهما.

1- محمود إسماعيل عمار، حقوق الإنسان بين التطبيق والضياع، دار مجدلاوي للتوزيع والنشر، عمان، 2002، ص 20-21.

فالتحقيق التام للحقوق المدنية والسياسية لا يكون بدون التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فلكي يعيش الجميع بكرامة فإنه يحق لهم أن يتمتعوا بالحرية والأمن وبمستويات معيشية لائقة. (1)

تجدر الإشارة أن القول بتكامل منظومة حقوق الإنسان، ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذا في العهدين الدوليين لحقوق الإنسان، حيث نصت الفقرة 03 المشتركة من ديباجتهما، والمادة 30 من الإعلان على هذا التكامل بصفة ضمنية. (2)

لكن إعلان الحق في التنمية عكس في مواده بصفة صريحة مفهوم التنمية الذي يعتمد على فكرة التكامل بين حقوق الإنسان، وكذلك إعلان طهران الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان المنعقد عام 1968 في الفقرة 13 منه، وإعلان وبرنامج فيينا لسنة 1993 في الفقرة 5 منه. (3)

ثانيا- حقوق الإنسان ذات مفهوم متطور وطبيعة حركية :

يستطيع الدارس لحقوق الإنسان أن يستنتج بسهولة أنها في تطور مستمر، وذات طبيعة حركية متجددة دوما، فقد تطورت من حقوق ذات طابع داخلي محض إلى حقوق أكثر اتساعا تكسوها صبغة عالمية، كما أنها تطورت من حيث أنواعها، حيث كانت في الماضي مقتصرة على عدد محدد من الحقوق، فلا غنى عنها بالنسبة للفرد، أضيفت إليها حقوق جديدة كنتيجة للتطورات التي شهدتها العالم في هذا المجال⁴.

1- محمد يوسف علوان، محمد خليل موسى، القانون الدولي لحقوق الانسان، المصادر ووسائل الرقابة، الجزء الأول، ط12، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 114.

2- نصت الفقرة 03 المشتركة على: "... السبيل الوحيد لتحقيق المثل الأعلى المتمثل، وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في أن يكون البشر احرارا متحررين من الخوف، لتمكين كل إنسان من التمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك بحقوقه المدنية والسياسية".

3- تنص المادة 13 : " نظرا لكون حقوق الإنسان وحياته الأساسية غير قابلة للتجزئة يستحيل التحقيق الكامل للحقوق المدنية والسياسية من غير التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ".

4- سعاد الصباح، حقوق الإنسان، ط1، الإسكندرية، 2003، ص 53.

ثالثا- حقوق الإنسان تكمن في الكرامة الإنسانية :

تم التأكيد على هذا المبدأ حديثا عبر المواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بمجال حقوق الإنسان، لكن لا ينفي حقيقة أن الإسلام قد أكد عليه عن ما يزيد عن 14 قرن، يظهر ذلك في قوله عز وجل: "ولقد كرمنا بني ادم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات، وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا" (الآية 70 من سورة الإسراء).

رابعا - الأصل أن حقوق الإنسان هي مسألة داخلية ووطنية:

تتدرج ضمن نطاق الاختصاص الداخلي للدولة، باعتبارها تتعلق بحقوق الأفراد الذين يمثلون أحد العناصر الأساسية التي تقوم عليها الدولة¹. وما يؤكد المنشأ الوطني أو الأصل الداخلي لحقوق الإنسان وتطورها، إضافة إلى المصادر الدينية، ومبادئ العدالة والاتفاقيات والمواثيق ذات الصلة بحقوق الإنسان.

خامسا - الطابع العالمي:

باعتبار حقوق الإنسان مرتبطة بمطالب وقدرات ومكنات تقوم على أساس أخلاقي، وهي واجبة الوفاء للبشر بحكم كونهم بشرا، فالنتيجة المترتبة عن هذا المفهوم هي ضرورة أن يتمتع جميع البشر، وفي أي مكان من العالم بهذه الحقوق على قدم المساواة، ومن ثم فهذه المطالب واجبة الوفاء دون تمييز².

لقد تم التأكيد على طابع العالمية خلال انعقاد مؤتمر فيينا، حيث تمت الإشارة على هامش المؤتمر وعبر تقرير منتدى المنظمات غير الحكومية إلى انه: "قد تم التأكيد بما لا

1- عزوز غربي، حقوق الإنسان بالمغرب العربي، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2012/2013، ص18.

2 - سعاد الصباح، مرجع سابق، ص48

يدع للشك مجالاً أن جميع حقوق الإنسان عالمية في طابعها، وهي تقبل التطبيق بشكل متساو (...). ولا يمكن أبداً أن تبرر انتهاكات حقوق الإنسان في أي ظرف من الظروف¹ .

سادسا- حقوق الإنسان تقوم على مشاركة الفرد:

فالحديث عن العمل من أجل احترام حقوق الإنسان، والعمل على تعزيزها في كل الأوقات، لا يعني تغلب النزعة الفردية وإعطائها أولوية على متطلبات العمل الجماعي والمصالح العامة، وذلك لأن تمتع الفرد بالحقوق والحريات المقررة له يكون مرهونا كمبدأ عام².

سابعا- غير قابلة للتنازل عنها :

توصف حقوق الإنسان بأنها لازمة للإنسان، وأنه لا يمكن التنازل عنها أو التصرف فيها، طالما أنه متمتع بها، ولكنه من غير المقبول ان يتنازل عنها وإلا فإنه يتخلى عن طبيعته الإنسانية التي يميزه عن غيره³. ومن أمثلة الحقوق التي لا يجب التنازل عنها: الحق في الحياة، لكن مع انه لا يمكن التنازل عن هذه الحقوق كونها أساسية، إلا انه وضعت بعض القيود على ممارستها، وذلك استجابة لمقتضيات المصلحة العامة.

المطلب الثاني

مصادر حقوق الإنسان وأهم الاتفاقيات الدولية

جرى العمل على تقسيم حقوق الإنسان إلى فئات وفقاً لموضوعها، ووفقاً لمصادرها ووفقاً لنطاقها الإقليمي، فمن حيث الموضوع تنقسم إلى حقوق مدنية وسياسية وحقوق

1 - عزوز غربي، مرجع سابق ، ص 19.

2 - سعاد الصباح، مرجع سابق، ص ص 52-53.

3 - مصطفى كامل السيد، «حقوق الإنسان في المجتمع الدولي قضايا نظرية»، مجلة السياسة الدولية ، العدد 96 ،

1989 ، ص 71 .

اقتصادية واجتماعية، بالإضافة الى الحقوق الجماعية أو التضامنية او الحقوق الجديدة التي تعني حماية حقوق فئات خاصة.

فالحقوق المدنية والسياسية هي الفئة التقليدية من فئات حقوق الإنسان، التي ظهرت مع نمو التيار الليبرالي.

وعند الحديث عن مضمون الحقوق تشمل الحقوق السياسية والمدنية، مثل مبدأ المساواة والكرامة والسلامة الشخصية، وما يتبع من ذلك من ضمانات قانونية.

أما بالنسبة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فتعود نشأتها إلى زيادة الوعي بتأثيرات النمو وتساعد تيارات الفكر، ومن أهم مصادر حقوق الإنسان:

- **المواثيق العالمية:** وهي التي تتسع دائرة خطابها لتشمل الأسرة الإنسانية الدولية بأسرها دون أن تقتيد بإقليم محدد أو بجماعة معينة، والأمثلة الظاهرة على هذه المواثيق ما صدر عن منظمة الأمم المتحدة من إعلانات واتفاقات وعهود لحماية وتطوير حقوق الإنسان.

- **المواثيق الإقليمية:** هي تلك التي تخاطب نطاقا إقليميا محددًا أو مجموعة جغرافية خاصة، غالبا ما يجمعها عامل ثقافي متميز.

وهناك أسباب عدة تبرز لجوء الجماعات الإقليمية إلى التنظيم القانوني الدولي لمسائل حقوق الإنسان، منها رغبة المجموعات الإقليمية في التأكيد على الحقوق المنصوص عليها في المواثيق العالمية، وإكسابها طابعا إلزاميا إقليميا، أكثر إلزامية مما هو منصوص عليه في المواثيق الدولية، ومنها تضمين المواثيق الإقليمية حقوقا جديدة لم تتضمنها المواثيق العالمية استجابة لاعتبارات الخصوصية الثقافية الإقليمية، ومنها رغبة المجموعة الإقليمية في وضع آليات فعالة. وتتص هذه المواثيق على مبادئ حقوق الإنسان محل الحماية، التي تتفق في مجملها مع المبادئ والمعايير الدولية¹ وعليه سنحاول أن نتطرق في مطلبنا إلى مصادر حقوق الإنسان.

1- شطاب كمال، حقوق الإنسان في الجزائر بين الحقيقة الدستورية والواقع المفقود، دار الخلدونية للنشر والتوزيع،

الجزائر، 2005، ص 162.

الفرع الأول

مصادر حقوق الإنسان

إن مصادر حقوق الإنسان هي المصادر القانونية المعتمدة رسمياً في شتى المذاهب والدول، وأهمها التشريع، العرف، الفقه، القضاء، والقانون الاتفاقي إضافة إلى أهمية الشريعة الإسلامية، أما عن مصادر حقوق الإنسان في العالم المعاصر فهي ثلاثة⁽¹⁾

أولاً-المصادر القانونية :

تشكل المصادر القانونية مصدراً لأغلبية القوانين الداخلية الحالية المتعلقة بحقوق الإنسان بما فيها: العرف، الاتفاقيات الدولية، الفقه والقضاء.

1- العرف: من المعروف أن القاعدة العرفية هي مجموعة أحكام قانونية عامة غير مدونة، تنشأ نتيجة تكرر القيام بتصرفات معينة، مما يجعلها تصبح معتمد عليها لدى غالبية الدول، والأشخاص القانونية الدولية، ما يجعل من هذه التصرفات إلزامية.

وللعرف دور هام بالنسبة لتطور ونشأة مادة حقوق الإنسان، كما يصف الفقهاء العرف بأنه تصرف ينشأ بسلوك الدول، وفق تواتر قانوني يتكرر استعماله من قبل الدول، ويشترط في العرف أن يتوافر على الركن المادي والمعنوي.⁽²⁾

2- الاتفاقيات الدولية: تعد من أهم المصادر الملزمة بالنسبة لمواد لحقوق الإنسان، وذلك لتضمنها شرط يلزم الدول المختلفة بأحكامها، عند الانضمام إليها. وتعد الاتفاقيات المصدر الدولي المباشر للقاعدة القانونية، سواء كانت اتفاقية ثنائية أو جماعية بجانب العرف.

3- لوائح المنظمات الدولية: ظهر الاعتماد على لوائح المنظمات الدولية، مع التطورات التي عرفها المجتمع الدولي. ويقصد بلوائح المنظمات، كل ما يصدر عن

1- عمر صدوق، دراسة في مصادر حقوق الإنسان، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 32.

2- صلاح الدين أحمد حمدي، دراسات في القانون الدولي العام، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2002، ص 114.

جهاز تشريعي لتنظيم دولي عالمي النطاق، وتأخذ اللائحة اسم قرار، أو توصية، أو إعلان أو تصريح... الخ. وكلها تسن قواعد قانونية جديدة بواسطة المنظمات الدولية.⁽¹⁾ وساهمت لوائح المنظمات الدولية في تكوين القواعد الخاصة بحقوق الإنسان، وكذا لها تأثير على القواعد العرفية المتعلقة بهذه الحقوق، والتزامات الدول الأعضاء في هذه المنظمات المختلفة بخصوص حماية هذه الحقوق، لذا فلها دور فعال اشتركت فيه هذه المنظمات.

4-الفقه: هو مجموعة الأبحاث العلمية المتعلقة بالقانون الداخلي أو الدولي، وكذا العلوم الإنسانية التي تتناول حقوق الإنسان بالشرح والتحليل، وتجدر الإشارة للتأكيد أن النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، قد أقر آراء الفقهاء كمصدر احتياطي للقاعدة الدولية، مثله مثل أحكام المحاكم في الأمم المختلفة والحضارات.

5- القضاء: يعتبر مصدر من مصادر مواد قانون حقوق الإنسان، نظرا لأن هناك أعمال قضائية اشترك فيها الكثير من القضاة، لوضع قواعد ومبادئ قانونية خاصة بحقوق الإنسان، وقابلة للتطبيق، وتعتبر أحكام القضاة من مصادر القانون الدولي العام.

ثانيا-المصادر القانونية الوطنية

ترتبط بالنصوص القانونية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان في الدساتير والتشريعات والأعراف، إضافة إلى أحكام المحاكم الوطنية. وقد يكون في مرات عدة المصدر الوطني مستمد من المصدر الدولي، وتقتصر بعض الدول في دساتيرها الوطنية على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الصادرين عن الأمم المتحدة، ويجب التأكيد أنه سواء كان المصدر الوطني وطنيا بحتا، أو محولا من المصدر الدولي، فهو يتفوق على هذا

1- عمر سعد الله، حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 77-78.

الأخير، حيث أن الشخص الذي تنتهك حقوقه يتوجه إلى وسائل الحماية في القانون الداخلي، أي أن القانون الداخلي يسبق في التطبيق القانون الدولي في مجال حقوق الإنسان.

ثالثا- المصادر الدينية:

يعتبر المصدر الديني من أقدم مصادر حقوق الإنسان وأهمها، فهي من المصادر التي أعلت من قيمة الإنسان، فقد كانت الشريعة الإسلامية نظام متكامل يرفض الاستبداد، فقد أعلت مرتبة الإنسان الذي كرمه الله بها، وأوكلت له مسؤولية الاختيار، والذي أصبح بحكم قواعد الشريعة الإسلامية مسألة تقتضي إجماع الأمة عليه.⁽¹⁾

الفرع الثاني

حقوق الإنسان في ظل الإعلانات والاتفاقيات الدولية

حظي موضوع حقوق الإنسان باهتمام كبير ومتزايد في المحافل الدولية، وأصبح هذا الموضوع، المحور الأساسي الذي تدور حوله العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وعليه فقد سعت الدول إلى إقرار منهج جديد يرتكز على تأمين حقوق الإنسان بوسائل أكثر فعالية.⁽²⁾

لذا تم إقرار منظومة قانونية حقوقية وترجمت على أرض الواقع، فقد أبرمت الكثير من الاتفاقيات في هذا الشأن بداية من الإعلان العالمي، الى غيرها من الاتفاقيات التي سوف نتناول بعضها في بحثنا هذا.

1- يحي الجمل، حصاد القرن العشرين في علم النفس، دار الشروق، القاهرة، 2006، ص 96.

2- سعيد سالم جويلي، المدخل لدراسة القانون الدولي الانساني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 154.

أولاً- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من أكثر الإعلانات شهرة، وأكثرها إثارة للجدل، وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة¹، وهناك شبه بين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلانات الحقوق الداخلية، كالإعلان الفرنسي الصادر في 1789، وإعلان الحقوق والاستقلال الأمريكي، ويعتبر أول إعلان دولي لحقوق الإنسان اتصف بالشمولية إلى حد ما⁽²⁾ وإذا نظرنا إلى وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإننا نجد أنها تحمل دلالات بكرامة الكائن البشري ودعت إلى تفعيل حمايتها⁽³⁾

ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في أول سطر من ديباجته: "لما كان الاعتراف بها لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصلية فيهم، ومن حقوق متساوية وثابتة يشكل أساس الحرية والعدل والسلام العالمي".⁽⁴⁾

والإعلان العالمي لحقوق الإنسان يبرز أهمية حقوق الإنسان السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى درجة أنه كفل للمنظمات الدولية الحق في القيام بالتحقيقات، في مسائل الظلم والاستبداد التي قد يتعرض لها الإنسان في مناطق عدة، بما يخالف نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ويتكون الإعلان من مقدمة و30 مادة، تقوم على مبادئ أساسية هي الحرية والمساواة وعدم التمييز وتشمل المواد من 3-23 جميع الحريات التقليدية الفردية والجماعية، أما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فقد وردت في المواد من 22-27 أما المادة 22

1 - بموجب القرار رقم 217 (د-3) المؤرخ في 10 ديسمبر 1948.

2- مازن ليلو راضي، حيدر أدهم عبد الهادي، المدخل لدراسة حقوق الإنسان، دار قنديل لنشر و التوزيع، الاردن، 2010، ص 19،20.

3- سعيد محمد باناجة، دراسة مقارنة حول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بيروت، 2008، ص 15.

4- حسنين المحمدي بوادي، حقوق الإنسان بين مطرقة الإرهاب وسندان الغرب، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2001، ص 32.

من الإعلان فقد مهدت لهذه المجموعة من الحقوق، التي تعتبر أن كل فرد في المجتمع صالح للتمتع بهذه الحقوق، وأن هذه الحقوق سوف تتوفر للفرد من خلال المجهود القومي. وعليه فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد ساهم إلى حد كبير في وضع القواعد الأساسية العامة اللازمة للكرامة الإنسانية، وبالحقوق المتساوية التي تقوم على أساس الحرية والعدل والسلام العالمي.⁽¹⁾

ثانيا - العهدين الدوليين لحقوق الإنسان:

برزت فكرة وضع اتفاقية واحدة لحقوق الإنسان أو اتفاقيتان، إحداهما للحقوق المدنية والسياسية، وأخرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، وتغلّبت في ذلك فكرة وضع اتفاقيتان، مع إعطاء الحرية للدول للتصديق عليهم أو على إحداهما².

1- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية³:

يتألف من ديباجة و53 مادة (2). ولقد حرص القسم الأول من العهد على تأكيد حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها السعي إلى تحقيق إنمائها الاقتصادي، ولاجتماعي ووالثقافي، بينما اتجه القسم الثاني إلى إقرار تعهدات كل دولة طرف على احترام الحقوق المعترف بها من العهد، أما القسم الثالث فاتجه إلى إقرار الحق في الحياة وعدم جواز إخضاع احد للتعذيب أو المساس بحقوقه⁴.

1- نبيل عبد الرحمان ناصر الدين، ضمان حقوق الإنسان و حمايتها وفقا للقانون الدولي و التشريع الدولي، الإسكندرية، 2006، ص 09.

2 - جابر ابراهيم الراوي، حقوق الإنسان و حرياته في القانون الدولي و الشريعة الإسلامية ، دار وائل للطباعة والنشر، 1999، عمان، ص 90.

3 - أقرته الجمعية العامة في 1966/12/16 ، و دخل حيز النفاذ في 1976/03/23.

4 - امانى قنديل، "حقوق الإنسان بين العهود الدولية والعمل الدولي المنظم"، مجلة السياسة الدولية، العدد96، أبريل 1989، ص65.

وتؤكد باقي نصوص الجزء الثالث في العهد المواد (من 10 إلى 27) على حريات الإنسان السياسية والمدنية، ومن أهمها حقه في الفكر، الدين، وحرية التعبير، وفي المساواة أمام القضاء¹. أما القسم الرابع وحتى السادس قد ركز على آليات الحماية المقررة في العهد، وكيفية تنظيم هذه الآليات التي تضطلع بمهمة مراقبة تنفيذ ما ورد فيها، حيث تنص المادة 40: "يلتزم الأطراف في العهد بتقديم التقارير المتعلقة بالتدابير المتخذة من قبلها، والخاصة بتجسيد تطبيق الحقوق المنصوص عليها في هذا العهد".

2- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية² :

يتضمن ديباجة و 31 مادة. ويبدأ الجزء الأول منه بإقرار حق الشعوب في التصرف الحر بثروتها ومواردها الطبيعية، دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون القائم على المنطقة المتبادلة.

أما عن الجزء الثاني فيشتمل على تعهد من جانب كل دولة طرف في العهد، بضمان التمتع الفعلي بالحقوق الواردة فيه وعدم التمييز في ممارسة هذه الحقوق، بينما يتضمن الجزء الثالث نصوصا على حق كل فرد في العمل، والتمتع بشروط عمل عادلة الى غيره من الحقوق، ثم يأتي الجزء الرابع لتنظيم متابعة تنفيذ نصوص هذا العهد، فالدول تتعهد بتقديم التقارير عن التدابير التي تتخذها، وعن تقدمها في ضمان احترام هذه الحقوق، ويضم الجزء الخامس نفاذ هذا العهد وصحة إجراءاته.

1 - عبد العزيز قادري، حقوق الإنسان في القانون الدولي و العلاقات الدولية، المحتويات و الآليات، دار هومة للطباعة، الجزائر، ص 19.

2 - اعتمد هذا العهد من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم 2200 المؤرخ في 16/12/1966، ودخل حيز النفاذ في جانفي 1976.

ثالثا-اتفاقية حقوق الطفل:

أصدرت الجمعية العامة الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل¹ وتضمن قرار الجمعية الصيغة الثالثة "تصدر الجمعية العامة هذا القرار لتمكينه من التمتع بطفولة سعيدة ينعم فيها بخيره وخير المجتمع، وبالحقوق والحريات المقررة في هذا الإعلان، وتدعو الآباء والأمهات والرجال والنساء كل بمفرده...".

بالتالي تضمن الاتفاقية إشارة صريحة إلى ضرورة حماية كرامة الطفل وضمان حقوقه المادية والمعنوية، اجتماعيا واقتصاديا. مع التأكيد على حق الطفل في الحماية القانونية المناسبة قبل الولادة، كذا مجموعة الحقوق التي يجب أن يتمتع بها كل الأطفال: الحق في الحياة، الهوية، الرعاية الصحية، التعليم..الخ.⁽²⁾

رابعا-الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين³

تعتبر هذه الاتفاقية أساس القانون الدولي للاجئين، وتتضمن المفاهيم الأساسية لنظام حماية اللاجئين، وتهدف الى تنظيم وتحسين أوضاعهم، وهذا يستتبط بوضوح من ديباجتها، التي تشير إلى عمق الاهتمام الذي توليه منظمة الأمم المتحدة للاجئين، وهدفها المتمثل في تأمين لهم أوسع ممارسة ممكنة للحقوق والحريات الأساسية، الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948.

1 - اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 44/25 المؤرخ في

20 نوفمبر 1989، ودخلت حيز النفاذ في 2 سبتمبر 1990.

2 - وسيم حسام الدين الأحمد، الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان الخاصة، الأردن، ص 10.

3- الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، أصدرتها الأمم المتحدة في 28 يوليو 1951 وبدأ نفاذها في 22/04/1954.

الفصل الثاني

تأثير التغير المناخي على حقوق الإنسان والجهود
الدولية للحد منه

لقد تسبب التغير المناخي في حدوث تغيرات خطيرة وربما تكون دائمة في حالة كوكبنا الجيولوجية والبيولوجية والنظم البيئية، إن اللجنة الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) تدعي أن "هناك دليلاً جديداً وأكثر قوة على أن معظم السخونة الملاحظة على مدار آخر 50 عاماً يمكن نسبتها إلى الأنشطة البشرية".

وقد أدت هذه التغيرات إلى حدوث الكثير من المخاطر البيئية اتجاه صحة الإنسان، وفقدان التنوع الحيوي، وانتشار الأمراض المعدية بشكل عالمي، فقد قدرت منظمة الصحة العالمية وقوع 160 000 حالة وفاة منذ 1950 مرتبطة بصورة مباشرة بالتغيرات المناخية.

وإلى الآن يوجد مظهر مهم من مظاهر مشكلة التغيرات المناخية، فقد تم إجراء قدر أقل من البحوث حول تأثيرات التغير المناخي على الصحة، ووفرة الطعام، والنمو الاقتصادي والهجرة، والأمن والتغير الاجتماعي، والمنافع العامة، ومياه الشرب، مقارنة بتلك الأبحاث التي أجريت حول التغيرات الجيوفيزيائية المرتبطة بالاحتباس الحراري العالمي. وعليه فإن تأثيرات البشر ربما تكون ايجابية وسلبية على حد سواء.

فعالية الآثار العكسية للتغير المناخي تعاني منها المجتمعات الفقيرة، ذات الدخل المنخفض حول العالم، والتي تتميز بمستويات كبيرة من التعرض للعوامل البيئية المؤثرة المتمثلة في الصحة، والثروة والعناصر الأخرى، بالإضافة إلى مستويات منخفضة من القدرة المتوفرة للتأقلم مع التغير المناخي، لقد أظهر أحد التقارير وجود التأثير البشري على تغير المناخ، والذي صدر عن المنتدى الإنساني العالمي عام 2009.

وبسبب قلة الأبحاث التي أجريت حول التأثيرات البشرية على التغير المناخي والعناصر الأخرى المساهمة، فإن الإحصاءات التي ترتبط بالتأثيرات البشرية على التغير المناخي، بها هوامش كبيرة من عدم الدقة.

وبالرغم من أنه لم يكن هناك بحث ومناقشة مرتبطة بالسياسة حول تأثير الإنسان على التغير المناخي، إلا أن عددا من المنظمات تبرز ملف هذه القضية من خلال تنظيم لقاءات عالية المستوى ونشر تقارير حول الموضوع. (1)

يمكن للتغير المناخي التأثير بصورة مأسوية على تدمير البيئة، على سبيل المثال فإن الظروف الجديدة ربما تسبب في انهيار الغابات كما حدث في الماضي. (2)

وبناء على ذلك فإن التغير المناخي يهدد بأن يقلل أو يعوق أو يعكس التقدم العالمي اتجاه الأطفال، الذين يعانون من سوء التغذية، والوفيات الناتجة عن مرض الإسهال وانتشار غيره من الأمراض.

ومن ثم فإن المناخ المتغير يؤثر سلبا على متطلبات صحة الأفراد، وهي الهواء والماء النقي، والطعام الكافي، والمأوى المناسب والأمن.

كما يؤدي تغير المناخ إلى نزوح الأفراد من خلال العديد من الطرق، أكثرها وضوحا ومأساوية، منها ما يكون بسبب زيادة عدد وخطورة الكوارث المتعلقة بالطقس، والتي تدمر المنازل والمساكن، مما يدفع الأفراد إلى البحث عن مأوى أو أماكن للعيش بمكان آخر.

وعليه سوف نتعرض في فصلنا هذا إلى أهم الحقوق وكذا أكثر الفئات تأثرا بالتغير المناخي (المبحث الأول) وإلى مجموعة الجهود الدولية المبذولة للحد من آثار تغير المناخ (المبحث الثاني).

1-- هاني سليمان الطعيمات، حقوق الإنسان وحياته الأساسية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ، 2003، ص 81.

2- هاني سليمان الطعيمات، حقوق الإنسان وحياته الأساسية، مرجع سابق، ص101.

المبحث الأول

الحقوق والفئات المتأثرة بالتغير المناخي

إن ظاهرة التغير المناخي ظاهرة بالغة الأهمية إذ لها علاقة بكل ما في العالم بما فيه الإنسان، وكل ما يؤثر ويتأثر بها، بالإضافة إلى أنها تمس العديد من حقوق الإنسان.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى تأثير التغير المناخي على بعض حقوق الانسان (المطلب الأول) وعلى فئات محددة (المطلب الثاني).

المطلب الأول

حقوق الإنسان المتأثرة بالتغير المناخي

يحتمل أن يكون للاحتزار العالمي تأثيرات على المجموعة الكاملة لحقوق الانسان، نستعرض أمثلة لحقوق تبدو مرتبطة بصفة مباشرة بالآثار الناجمة عن تغير المناخ، حيث أكدت معظم البيانات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وتغير المناخ على الآثار السلبية المحتملة لتغير المناخ على الحق في الحياة، الصحة، المياه والتغذية، وتتردد هذه الحقوق في الاتفاقيات الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان، على الرغم من أن هذه الاتفاقيات لم يوقع عليها جميع أعضاء مجلس حقوق الإنسان.

الفرع الأول

الحق في الحياة

إن الحق في الحياة محمي صراحة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية حقوق الطفل، وقد وصفت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان الحق في الحياة بأنه: "الحق الأعلى" و"الأساسي الذي تقوم عليه جميع حقوق الإنسان" وهو حق يجب التقيد به في أوقات الطوارئ العامة، علاوة على ذلك أوضحت اللجنة أن الحق في الحياة يفرض على الدول اتخاذ تدابير ايجابية لحمايته، بما في ذلك اتخاذ تدابير للحد من وفيات الأطفال وسوء التغذية والأوبئة، وتعتبر اتفاقية حقوق الطفل أن الحق في البقاء والنمو يجب إعماله

بطريقة كلية، عن طريق تنفيذ جميع الأحكام الأخرى من الاتفاقية، بما في ذلك الحق في كل من الصحة والتغذية، الملائمة والضمان الاجتماعي ومستوى معيشي مناسب وبيئة صحية آمنة... (1).

وسيزيد تغيّر المناخ حد الكوارث المتصلة بالطقس التي لها تأثيرات مدمرة على الناس، وعلى تمتعهم بالحق في الحياة لاسيما في العالم النامي، وعلى سبيل المثال تفيد التقديرات بأن عدد كبير من الأشخاص قد تأثروا بكوارث المناخ خلال السنوات الأخيرة.

وترتبط حماية الحق في الحياة، بصفة عامة وفي سياق تغيّر المناخ ارتباطا وثيقا بالتدابير الرامية الى أعمال حقوق أخرى، مثل تلك المتصلة بالغذاء والصحة والسكن، وبخصوص الكوارث الطبيعية المقترنة بالطقس يتجلى هذا الترابط الوثيق بين الحقوق في المبادئ التوجيهية العملية المتعلقة بحقوق الانسان والكوارث الطبيعية التي وصفتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (2).

الفرع الثاني الحق في التغذية والماء

نتيجة تغير المناخ، يتوقع أن تزداد القدرة على إنتاج الغذاء بين خطوط العرض الوسطي والعليا بالاقتران مع زيادة في متوسط درجات الحرارة العالية، غير أنّ إنتاجية المحاصيل يتوقع أن تنخفض في خطوط العرض الدنيا مما يزيد خطر التغذية والماء وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الفقيرة، وتفيد بعض التقديرات أنّ ملايين من الأشخاص سيواجهون سوء التغذية بسبب تغير المناخ، الذي سيكون له تأثير سلبي خاصة على بلدان افريقيا و جنوب الصحراء، فالفقراء الذين يعيشون في البلدان النامية معرضون بصفة خاصة للتأثر بحكم اعتمادهم المفرط في غذاءهم وأرزاقهم على موارد تتأثر بالمناخ.

1- أنظر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

2- سهيل حسين الفتلاوي، حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007، عمان، ص90.

بين المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، كيفية ازدياد تهديد الأحداث المناخية القياسية لموارد الرزق والأمن الغذائي، وفي سياق التصدي لهذا الخطر، سيستدعي إعمال الحق في الغذاء الكامل إبداء اهتمام خاص بالفئات الضعيفة، بمن في ذلك سكان المناطق المعرضة للكوارث والسكان الأصليين الذين يمكن أن تكون موارد رزقهم في خطر⁽¹⁾.

كما عرفت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحق في الماء، بأنه : "حق كل فرد في الحصول على كمية من الماء، تكون كافية ومأمونة ومقبولة ويسهل الوصول إليها ماديا، ويتكلفه لأغراض الاستخدام الشخصي والمنزلي، مثل الشرب والطهي والنظافة الشخصية والمنزلية، وتشير كل من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة، وستؤثر أحداث الطقس القاسية مثل الجفاف، الفيضان، أيضا على الإمدادات بالمياه، وهكذا سيؤدي الى تفاقم مشاكل تغير المناخ، والضغط القائمة على الموارد المائية، وسيعقد مشكلة الوصول الى ماء الشرب المأمون⁽²⁾.

الفرع الثالث الحق في الصحة

يعتبر الحق في الصحة من أهم الحقوق التي تتأثر بالتغير المناخي، وهو في حد ذاته مشتق عن الحق في الحياة، حيث يؤكد الخبراء أن أغلب الأمراض المميتة في العالم، وخاصة بالنسبة للأطفال لها ارتباط بالظروف المناخية.

يتضمن الحق في الصحة الحق في التمتع بالرعاية الصحية الملائمة والوصول إليها، وبصفة عامة الوصول الى السلع والخدمات الظروف التي تتيح للمرء أن يحيا حياة صحية، وتشمل العناصر الأساسية للصحة والغذاء والتغذية الكافية، والسكن وماء الشرب. ومن

1- شريف محمد سمير فياض، أثر التغيرات المناخية على وضع الزراعة والغذاء في مصر، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، 2009، ص11.

2- سهيل حسين الفتلاوي، حقوق الإنسان. مرجع سابق، ص91.

العناصر الأساسية الأخرى، توافر مرافق وسلع وخدمات الصحة والرعاية الصحية وتيسير سبل الوصول إليها.

ومن المتوقع أن يؤثر التغير المناخي على صحة الملايين من الناس، مؤدياً إلى مشاكل من بينها زيادة سوء التغذية والأمراض والإصابات من جراء الأحداث الجوية القاسية، وتفاقم مشاكل الإصابة بالأمراض القلبية، التنفسية والمعدية، ويمكن أن يؤثر الاحترار العالمي أيضاً على تفشي داء الملاريا والأمراض المنقولة الأخرى في بعض أنحاء العالم، وبصفة عامة ستتعرض التأثيرات الصحية السلبية بصورة مفرطة على أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، والشرق الأوسط، ويشكل تغير المناخ ضغطاً إضافياً خطيراً على النظم الصحية في جميع بقاع العالم، وهذا ما أدى بالمقرر الخاص والمعنى بالحق في الصحة إلى التحذير من أن يؤدي قعود المجتمع الدولي عن مواجهة المخاطر الصحية الناجمة عن الاحترار العالمي، إلى تهديد حياة الملايين من الناس.

وسيفتضي حماية الحق في الصحة إزاء تغير المناخ تدابير شاملة، بما في ذلك تخفيض الآثار الضارة الناجمة عن الاحترار العالمي على المحددات الأساسية للصحة وإعطاء الأولوية لحماية الأفراد الضعفاء والمجتمعات الضعيفة⁽¹⁾.

أولاً - المعايير الدولية:

ورد ذكر البيئة مباشرة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث تنص المادة 12 (2) التي تتناول الحق في الصحة على أن:

1- منظمة الصحة العالمية، إعلان ألماتا الخاص بالرعاية الصحية الدولية الصادر عن مؤتمر ألماتا المنعقد خلال الفترة من 6 إلى 12 سبتمبر عام 1978.

«تشمل التدابير التي يتعين على الدول الأطراف في هذا العهد اتخاذها لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق، تلك التدابير اللازمة من أجل: تحسين جميع جوانب الصحة البيئية والصناعية،...»

فقد جاء أول اعتراف صريح بالحق في البيئة الصحية في إعلان ستوكهولم كصك غير ملزمين، ولم يكن المقصود من هذا الإعلان إقامة حقوق والتزامات قانونية، إلا أنهما أسهما في تطوير القوانين الدولية والوطنية.

وفيما يتعلق بالالتزامات البيئية، هناك بعض المعاهدات الدولية ذات الصلة منها ما يلي:

-اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي التي اعتمدها اليونسكو عام 1972: والغرض منها وضع قائمة بالمواقع الطبيعية والثقافية التي ينبغي الحفاظ على قيمتها التي لا نظير لها من أجل الأجيال القادمة، وضمان حماية هذا المواقع عن طريق التعاون الدولي، واعتبارا من يناير 1996، أصبحت قائمة التراث العالمي تتضمن 469 موقعا.

-اتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون لعام 1985: والغرض منها وضع إطار تستطيع الدول من خلاله أن تتعاون في مواجهة مشكلة استنزاف الأوزون، وبموجب هذه الاتفاقية على الدول الأطراف اتخاذ «تدابير ملائمة لحماية الصحة البشرية والبيئية من الآثار الضارة الناجمة، أو التي قد تنجم عن الأنشطة البشرية التي تغيّر أو قد تغيّر من طبقة الأوزون».

-بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة للأوزون لعام 1987⁽¹⁾ (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، يهدف الى خفض انبعاث المواد المصنفة التي تستنزف الأوزون والقضاء عليها في آخر الأمر. وقد تم تعديل هذا البروتوكول أربع مرات منذ عام 1987، ونصت التعديلات على وضع آليات لنقل التكنولوجيا وتمويلها، وإضافة بعض أنواع الكيماويات إلى قائمة المواد المستنزفة للأوزون التي يجب منع استخدامها تدريجيا.

-اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات عبر الحدود والتخلص منها لعام 1989 تحت إشراف (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، وتلزم أطرافها بتقليل نقل المخلفات الخطرة عبر الحدود الى الحد الأدنى، وضمان التعامل مع هذه المخلفات والتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً، في أقرب موضع ممكن من مصدر إنتاجها، وتقليل إنتاج المواد الخطرة إلى أقل حد ممكن.

-الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992 (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) تلزم الدول الأطراف بتحقيق استقرار تركيز الغازات المسببة لظاهرة "الاحتباس الحراري" في الغلاف الجوي عند مستوى يمنع التداخلات البشرية الخطيرة مع النظام المناخي، وتهدف الاتفاقية إلى حماية النظام المناخي وتخفيف الآثار الضارة للتغير المناخي، ووفقاً للاتفاقية فإن الدول الأطراف لها حق وعليها واجب العمل على تعزيز التنمية المستدامة.⁽¹⁾

-اتفاقية التنوع البيولوجي لعام 1992 (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) وتهدف إلى المحافظة على التنوع البيولوجي، وتشجيع الاستخدام المستدام والعاقل والمنصف للموارد الوراثية والانتفاع بها، وتطالب أطرافها بصياغة استراتيجيات وخطط وبرامج وطنية للحفاظ على التنوع الحيوي، وإدراج مسألة المحافظة على التنوع الحيوي، كما تطلب الاتفاقية بأن تتخذ أطرافها تدابير محددة تتضمن إنشاء نظام للمناطق المحمية، ووضع السبل الكفيلة بالتعامل مع الكائنات، ومكافحة الأنواع الغريبة من الكائنات الحية أو السيطرة عليها، وتعترف الاتفاقية بأهمية أنماط حياة السكان الأصليين والتقليديين ومعارفهم فيما يتعلق بالمحافظة على التنوع الحيوي.

وبموجب الولاية التي منحها الجمعية العامة للأمم المتحدة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة فقد أصبحت هذه اللجنة هي اللجنة المركزية التي تتولى مراجعة ما يحدث من

1- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية 1992 السالفة الذكر.

تقدم في تنفيذ الالتزامات التي تضمنتها الصكوك الثلاثة الصادرة عن مؤتمر ريو وحث الدول على المضي قُدماً في أعمالها⁽¹⁾.

ثانيا- الدساتير والقوانين:

تعترف العديد من الدساتير والقوانين الوطنية بالحق في البيئة الصحية المستمدة من التزام الدول بتبني المبادئ الواردة في إعلان ستوكهولم وريو، كما أشارت بعض المحاكم المحلية الى المبادئ التي يتضمنها هذان الإعلانان، ومن الواضح أن الوضع القانوني للبيئة الصحية باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان يتفاوت فيما بين النظم المختلفة، وقد صاغت دول كثيرة، مثل جنوب إفريقيا نصوصاً دستورية تقرّ بالحق في البيئة الصحية، حيث ينص دستور جنوب إفريقيا على: "حق كل شخص في بيئة لا تضر صحته أو سلامته"⁽²⁾.

تعترف بعض الدول الأخرى مثل المكسيك، وأندونيسيا في الحق في البيئة الصحية في تشريعاتها الوطنية. ففي المكسيك يتمثل الهدف الأول للقانون المعني بحماية البيئة والتوازن البيولوجي وفقاً للتعديلات التي أدخلت عليه عام 1996، في «ضمان حق كل شخص في الحياة في بيئة سليمة، من أجل تنميته وصحته وسلامته» ويؤكد البند 12 من المادة 15 من هذا القانون على الحق في بيئة صحية، كما يخول السلطات المختصة صلاحية اتخاذ التدابير اللازمة لضمان ممارسته⁽³⁾.

1- تقرير التنمية البشرية، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عام 2000.

2- المادة الثانية من دستور جنوب إفريقيا المعتمد في 8 ماي 1996 وكما جرى تعديله في 11 أكتوبر 1996 بواسطة الجمعية الدستورية.

3- محمد يوسف علوان، محمد خليل موسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان المصادر ووسائل الرقابة، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص10.

الفرع الرابع الحق في السكن

يتجاوز مفهوم الحق في السكن الملائم الغرفة ذات الجدران الأربعة، والسقف الذي يغطيها لحماية قاطناتها، إلى مضمون أوسع وأشمل، وهو مرتبط أساساً بالكائن البشري، باعتباره أحد العناصر الرئيسية لكرامة الإنسان، ولا يمكن بالتالي، أن نفهم هذا الحق باقتصاره على توفر مبلغ مالي وقطعة من الأرض، يمكن عبرها ان تحل مشكلة السكن.

وعليه، ينبغي ان يوضع الحق في السكن الملائم في إطاره الصحيح، على أساس أنه حق عالمي وجزء أساسي في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد تم تفسيره وتحديد أبعاده، كونه حق كل إنسان في مكان يضمن له العيش بكرامة وأمان، وبما يضمن له خصوصيته وبناء علاقات عائلية واجتماعية، والتأثير على ما حوله اجتماعياً وسياسياً وثقافياً⁽¹⁾.

إنّ انتهاك الحق في السكن ينجم عنه انتهاك لحقوق أخرى كثيرة مدنية سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية، كالحق في الحياة العائلية والخصوصية، والحق في الحرية والتنقل والذي يشمل حق الفرد في اختيار مكان إقامته وألا يتم إخلاؤه بالإكراه، إضافة لذلك فإن حقوق أخرى كالحق في الصحة، والبيئة السليمة، والضمان الاجتماعي، والحياة العائلية وغيرها من الحقوق يجري انتهاكها.

إن انتهاك الحق في السكن الملائم هو انتهاك وتعدي على كرامة الإنسان، وانتهاك لإحدى الحاجات الأساسية والضرورية له كالتعليم والصحة والطعام والملبس، كما أنه يشكل انتهاكاً لحاجات أساسية غير مادية كالحماية والأمان الشخصي، وعليه فإن تناول الحق في السكن الملائم لا يمكن أن يخرج عن مسألة إشباع الحاجات الأساسية التي ينبغي من المسكن الملائم تلبيتها والتي تتصف بالاتساع والشمولية⁽²⁾.

1- أنظر: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومؤسسة الحق، الحق في السكن في قطاع غزة دراسة مشتركة، طبعة 1، أبريل 1997، ص 117.

2- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومؤسسة الحق، المرجع السابق، ص 118.

يحظى الحق في السكن الملائم باعتراف واضح في القانون الدولي، وخاصة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتحتوي غالبية المواثيق الدولية على نصوص واضحة خاصة بالحق في السكن الملائم. وعلى الصعيد الوطني أصبحت تنص عليه العديد من الدساتير الوطنية للدول، حيث أصبح السكن بموجب القوانين الوطنية للدول، حقا للمواطن وواجبا على الدولة، وتعمل على توفيره لمواطنيها.

يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الوثيقة الأولى على مستوى العالم التي تناولت وبشكل واضح وصريح الحق في السكن، وذلك باعتباره حقا أساسيا من حقوق الإنسان، وقد ورد ذلك في المادة 1/ منه، والتي تنص على أنه «لكل فرد الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية...».

أما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فقد فصل هذا الحق في المادة 11/1، والتي تنص: «تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجاتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية، وتتخذ الدول التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق، معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الارتضاء الحر».

وينص المبدأ رقم 1 من إعلان فانكوفر بشأن المستوطنات البشرية لعام 1976 على: «تحسين نوعية حياة البشر هي هدف الأمم لأية سياسة خاصة بالمستوطنات البشرية، إن هذه السياسات يجب عليها أن تسهل التحسين المتواصل والسريع في نوعية الحياة لكل الناس، بدءا بتلبية المتطلبات الأساسية في الطعام، المأوى، الماء النقي... الخ»⁽¹⁾.

1- إعلان فانكوفر بشأن المستوطنات البشرية . اعتمد وأصدره المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في دورته العشرين، يوم 27 نوفمبر 1976.

وفي عام 1993 عقد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا، وصدر عنه إعلان وبرنامج عمل فيينا، والذي أعاد تعزيز مسألة وحدة وترابط حقوق الإنسان، بما فيها الحق في مستوى معيشي كاف، بما فيه الحق في السكن الملائم، فقد ورد في الجزء الثاني من الفقرة 19 منها: «يطالب المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الدول الامتناع عن اتخاذ أي تدبير من جانب واحد لا يتفق مع القانون الدولي ولا مع ميثاق الأمم المتحدة ومن شأنه أن يخلق عقبات أمام العلاقات التجارية فيما بين الدول ويعرقل الأعمال التام لحقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وصكوك حقوق الإنسان الدولية، ولاسيما حق كل شخص في مستوى معيشي ملائم لصحته ورفاهيته، بما في ذلك الغذاء والرعاية الطبية والسكن وما يلزم من الخدمات الاجتماعية».

أما عن تأثير تغير المناخ على الحق في السكن اللائق فيكون بطرق عدة، حيث سيكون لارتفاع مستوى البحر والعواصف تأثير مباشر على الكثير من المستوطنات الساحلية، والدول الجزرية المنخفضة، مما يستدعي إعادة توطين سكانها، كما تأثر ملايين الأشخاص والمنازل بالفيضانات في السنوات الأخيرة. ويشكل تضائل موارد الرزق، الناجم في جزء منه عن تغير المناخ، دافعا رئيسيا لزيادة الهجرة من الأرياف إلى المدن، مما يؤدي إلى تنقل الكثيرين إلى أحياء حضرية فقيرة، ومستوطنات عشوائية، يضطرون فيها في أحيان كثيرة إلى بناء مساكن في مناطق خطيرة.¹

وتشمل ضمانات حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ: حماية السكن المناسبة من مخاطر الطقس؛ تهيئة المساكن؛ الوصول إلى السكن البعيد عن المناطق الخطرة؛ الوصول إلى المأوى والتأهب للكوارث، في حالات الترحيل بسبب الأحداث الجوية القاسية و حماية المجتمعات التي يُعاد توطينها بعيدا عن المناطق الخطرة، بما في ذلك حمايتها من الطرد

1 – Jean François ,Théologie de droit de l'homme, Paris ,1980,P313 ET P 314

القسري دون حماية قانونية، أو غير ذلك من أشكال الحماية المناسبة، مثل التشاور الكافي مع الأشخاص المتأثرين (المبدأ 18).

لا تقلل التغيرات المناخية من مسؤولية الدول الملزمة بهذه الحقوق، بموجب المعاهدات التي تربطها. فالدول مسئولة عن هذه الظاهرة من خلال عجزها، أو غياب سياسة فعالة للتقليل من آثار تغير المناخ، التي تعتبر واحدة من المكونات الأساسية لانتهاك حقوق الإنسان للمجتمعات المعنية¹.

المطلب الثاني

تأثيرات تغير المناخ على فئات محددة من الأفراد

سيكون لتأثيرات تغير المناخ الوقع الأثد على فئات السكان، الذين يعيشون بالفعل في ضعف ناجم عن عوامل من قبيل الفقر ونوع الجنس والسن ووصفهم كأقلية والإعاقة.

والدول ملزمة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بالتصدي لأوجه الضعف تلك، ووفقاً لمبدأ المساواة وعدم التمييز، وترتكز تقييمات الآثار والقابلية للتأثر في سياق تغير المناخ بصفة عامة، على الآثار التي تطال قطاعات اقتصادية من قبيل الصحة والمياه بدلا من التركيز على أوجه تأثر فئات سكانية محددة⁽²⁾.

ويركز هذا المطلب على محددات قابلية النساء والأطفال وفئة النازحين للتأثر بتغير المناخ.

1-Sophie PECOURT, *Protection des déplacés et réfugiés climatiques*, Certificat de formation continue en droits de l'homme, Université de Genève, 2008. p.7;

Benoît MAYER, « Pour en finir avec la notion de « réfugiés environnementaux » : Critique d'une approche individualiste et universaliste des déplacements causés par des changements», op-cit, p.52, http://www.mcgill.ca/jsdpl/files/jsdpl/7_1_2_mayer_0.pdf

2- ويكيبيديا الموسوعة الحرة، تأثيرات التغير المناخي على البشر، على الموقع: <http://www.ar.m.wikipedia.org>

الفرع الأول النساء

إن النساء معرّضات بصفة خاصة للمخاطر المتصلة بتغير المناخ بسبب التمييز القائم بين الجنسين وانعدام المساواة والأدوار الجنسانية المقيدة.

وأثبتت البحوث أن النساء لاسيما المسنات والفتيات، يتعرضن لخطر أكبر خلال جميع مراحل الكوارث المتصلة بالطقس، أي: التأهب للمخاطر والإنذار والاستجابة، والآثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وإعادة البناء، ومعدل وفيات النساء أعلى بشكل ملحوظ من معدل وفيات الرجال أثناء الكوارث الطبيعية (ويرتبط ذلك بأسباب منها أن احتمالات رعاية النساء للأطفال وارتدائهن ثيابا تعوق الحركة احتمالات أكبر، وضعف احتمالات قدرتهن على السباحة⁽¹⁾).

لذا نجد أنّ تمكين المرأة هو واحد من أكثر الاستجابات الفعالة، المؤدية لنجاح استراتيجيات وخطط مواجهة التغير المناخي، ونجاح التكيف مع التغير المناخي يعتمد بشكل كبير على استيعاب المرأة وخبراتها ودعمها لتصبح عنصرا فعالا، وقائدة في مجال التكيف. ولا يتحقق هذا إلا عن طريق ضمان تمكين المرأة وإشراكها في صنع القرار بصورة منتظمة. وعلى قادة العالم الذين اختتموا مؤتمر تغير المناخ لعام 2014 في ليما (بيرو) أن يضعوا دور المرأة في مخططاتهم، وهذا ما أكدته قمة باريس في ديسمبر 2015. وهو الأمر الذي سيعود بالخبر والنجاح على التنمية المستدامة وجهود مجابهة التغير المناخي⁽²⁾.

تغير المناخ هو قضية تتطلب اهتماما عالميا وعاجلا، كما أنه لا يوجد بلد يمكن أن يكون محصنا من آثاره، لكن، وكما يشير الفريق الحكومي الدولي المختص بتغير المناخ،

1- خالد مجد الدين، تغير المناخ... كيف يؤثر على النساء؟ مطلع عليه في 2016/04/02، على الموقع التالي:

<http://www.gnrnd.net>

2- المرجع نفسه.

فإن آثاره لن توزع على حد سواء، سوف تكون المرأة الفقيرة في البلدان النامية بالفعل متأثرة بشكل أكثر صعوبة.

أولا - تغير المناخ والعلاقة بين الجنسين:

واحدة من الحقائق التي لا يمكن إنكارها في مناقشة تغير المناخ، هو الرابط بين عدم المساواة بين الجنسين وتغير المناخ، وآليات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة، والأعراف التمييزية بين الجنسين، التي تحد من وصول المرأة إلى الأصول الاجتماعية والاقتصادية، وتفاقم تعرضهن للكوارث الطبيعية والتأثيرات الأخرى المتعلقة بتغير المناخ، ولاسيما في البلدان النامية.

كما أن تغير المناخ يزيد أيضا من عدم المساواة بين الجنسين، وغالبا ما تسببها القوالب النمطية القائمة على نوع الجنس والتي تحدد التوزيع غير المتكافئ للمهام المنزلية، وقد كشف تقرير 2012 من قبل منظمة اليونيسف أن 25 بلدا في جنوب الصحراء في أفريقيا، يقضي فيها النساء ما يقرب من 16 مليون ساعة مجمعة يوميا في جمع مياه الشرب مقارنة بـ 6 ملايين ساعة يقضيها الرجال، فإنه عندما تصبح الإمدادات الغذائية والوقود ومياه الشرب النظيفة على وشك النفاذ بسبب آثار تغير المناخ، فإن النساء والفتيات هن المسؤول الأول عن جمع هذه الضروريات، ويجب عليهن السير بعيدا، وفي كثير من الأحيان يكن وحدهن في مناطق معزولة، مما يعرضهن إلى الخطر الأكبر للتحرش أو العنف الجنسي في طريقهن، بالإضافة إلى ذلك، يزيد تغير المناخ عبئ المرأة من خلال عدم دفع الأجر عن العمل في بعض الأماكن، حيث تعمل لتقديم الرعاية الأساسية لأسرهن وهذا بدوره يقلل الوقت الذي يمكن أن تركز فيه جهودها من أجل الأنشطة المعيشية لكسب الرزق

والتي من شأنها أن تزيد استقلالها الاقتصادي، مما يؤثر في قدرتها على التكيف مع تغير المناخ⁽¹⁾.

ثانيا- مبادرات تمكين المرأة لمواجهة تغير المناخ:

إن العلاقة الوثيقة بين المرأة والأرض، ولاسيما في البلدان النامية، تعني أنه يجب عليهم جميعا إدراك الآثار المدمرة لتغير المناخ، ويفرض عليهن وضعاً فريداً للتعامل مع هذه الآثار حول العالم، هناك العديد من المبادرات المبتكرة والإبداعية، التي من شأنها أن تمكن المرأة من التصدي ومواجهة التغير المناخي ومعالجة آثاره، وبالتالي تحسين حياتهن وحياة أسرهن والمجتمع بنطاقه الأوسع.

تعتبر مبادرة "المرأة الحكيمة وتغير المناخ" من أهم المبادرات التي تهدف إلى تعزيز الدور القيادي للمرأة في مجال مواجهة تغير المناخ، وتعتبر بمثابة منبر دولي وتستخدم رواية القصص لإضفاء الوجة والجانب الإنساني على حقائق تغير المناخ، إن النساء في مبادرة تغير المناخ والمرأة الحكيمة لها الكثير من الأنشطة المجتمعية الدولية ولديها الخبرة لمواجهة الآثار المباشرة الناتجة عن تغير المناخ، مثل ارتفاع المد والجزر الذي يغمر منازلهن في الجزر وكذلك يدمر المحاصيل والإمدادات الغذائية، إن هؤلاء النساء يسافرن حول العالم للاجتماع بالطلاب والقيادات النسائية المحلية والشركات والزعماء الدوليين لتبادل الخبرات من أجل تحقيق العدالة المناخية⁽²⁾.

وعلى الرغم من زيادة الحركات الشعبية التي تروج لتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في التصدي لتغير المناخ، لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به لاسيما على الصعيدين

1- برناديت جيميل (باحث المقر الرئيسي للشبكة الدستورية)، النساء وتغير المناخ، مطلع عليه 2016/04/04، على الموقع التالي: www.gnrd.net

2- خالد مجد الدين، أخبار مصر، "تغير المناخ... كيف يؤثر على النساء"، مطلع عليه في: 2016/04/02 على الموقع: www.egynews.net

الوطني والدولي. ويجب إشراك المرأة على قدم المساواة في جميع مستويات عمليات صنع اتخاذ القرارات المتعلقة بتغير المناخ. ومع ذلك فإن المشكلة المزمنة الموجودة هي نقص نسبة تمثيل المرأة في صنع القرار، عندما يتعلق الأمر بتغير المناخ. وإذا كان هناك توازن أكبر بين الجنسين في عمليات صنع القرار عندما يتعلق الأمر بتغير المناخ، وهذا يزيد القدرة على ضمان إدراج اهتمامات المرأة ووجهات نظرها في سياسات تغير المناخ، والتي من شأنها أن يتم ترجمتها بشكل مثالي إلى حلول أكثر فعالية تراعي الفوارق بين الجنسين، ويستفيد منها كل من الرجال والنساء ومع ذلك، ومن أجل أن يتحقق هذا، فإن عدم المساواة بين الرجل والمرأة، والتي غالباً ما تكون مبنية على الصورة النمطية الخاطئة للفرقة بين الجنسين، والتي تميز ضد المرأة ودورها في عمليات صنع القرار والتي يجب معالجتها، كما يجب على الحكومات أن تلعب دوراً في تمويل أنشطة بناء القدرات للنساء لتمكين مشاركتهن الفعالة في عمليات صنع القرار، وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أيضاً تخصيص التمويل الحكومي للمنظمات التي تساعد في تمكين المرأة من القيادة والمشاركة في مبادرات التكيف مع تغير المناخ⁽¹⁾.

الفرع الثاني الأطفال

تبين الدراسات أن تغيّر المناخ سيؤدي إلى تفاقم المخاطر الصحية القائمة، وتقويض هياكل الدعم التي تحمي الأطفال من الضرر، وبصفة عامة سيقع العبء الصحي لتغير المناخ بالأساس على أطفال العالم النامي، وذلك أن الأحداث الجوية القاسية، وزيادة الضغط على المياه، يشكّلان بالفعل السببين الرئيسيين لسوء التغذية ووفيات وأمراض الرضع والأطفال. كما سيتعذر على الأطفال أكثر فأكثر الذهاب إلى المدارس بسبب زيادة الضغط على موارد الرزق، وستتأثر الفتيات بصفة خاصة، بما أنّ الأعمال المنزلية التقليدية مثل

1- خالد مجد الدين، أخبار مصر، "تغير المناخ... كيف يؤثر على النساء"، مطلع عليه في: 2016/04/02 على

جمع الحطب وإحضرار الماء، تستدعي المزيد من الوقت والطاقة عندما تكون الموارد نادرة، زد على ذلك معدل وفيات الأطفال مرتفع شأنهم في ذلك، شأن النساء نتيجة الكوارث المتصلة بالطقس.

فتتقيف الأطفال في مجال البيئة ضروري، وتتوخى مبادرات شتى على الصعيدين الوطني والدولي، إشراك الأطفال والشباب باعتبارهم عناصر فاعلة في جدول أعمال تغير المناخ. وتلزم اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها معظم الدول على اتخاذ إجراءات لضمان أعمال جميع الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية، لجميع الأطفال الخاضعين لسلطتها، بما يشمل تدابير من أجل ضمان حق الأطفال في الحياة والبقاء والنماء من خلال أمور، من بينها التصدي لمشاكل التلوث البيئي وتدهورها، وجدير بالذكر أنه من الواجب الاعتراف بالأطفال بوصفهم مشاركين نشيطين وحامين للموارد الطبيعية في سياق تعزيز وحماية سلامة البيئة⁽¹⁾.

قدم ممثل عن الأمانة العامة مبادرة الأمم المتحدة لإطار العمل المشترك بشأن الأطفال والشباب وتغير المناخ، وهي مبادرة تقودها الأمانة بالتعاون مع وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية ومنظمات للشباب، وتهدف المبادرة إلى تيسير المزيد من التنسيق والتنفيذ الفعالين للمشاريع التي تستهدف الأطفال والشباب وزيادة مشاركتهم في العمليات الحكومية الدولية والأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وسلط الضوء على بعض الأنشطة المضطلع بها في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف، بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، وتضمنت هذه الأنشطة شمل أجيالا مختلفة، واجتماعات مع موظفين حكوميين رفيعي المستوى، وإعداد كتاب الالتزام المشترك بين الأجيال، الذي أعرب فيه ممثلوا الأطراف ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية

1- بريان هانسفورد، المكتب الاعلامي لليونيسف في نيويورك، bhomsford@unicef.org تاريخ الاطلاع: 24 جويلية

الدولية والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص عن آرائهم بشأن كيفية تعزيز مشاركة الشباب في معالجة قضايا تغير المناخ.

وأشار ممثل الأمانة إلى أنّ المبادرة أصدرت كتابين ، أولهما بعنوان "نمو معا في مناخ متغير"، وهو يتضمن معلومات عن طائفة من الأنشطة تشمل المبادرات العالمية التي تنمي الوعي، بإجراءات التصدي لتغير المناخ، وجهود الدعوة المبذولة في سياق مفاوضات الاتفاقية الإطارية، وأما الكتاب الثاني بعنوان "مشاركة الشباب في عمليات مفاوضات الاتفاقية الإطارية" فيهدف إلى توفير معلومات للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والشباب المشاركين في دورات الاتفاقية الإطارية⁽¹⁾.

وأشار مجلس الشباب الوطني في توفالو، في بيان أرسل كإسهام في حلقة العمل إلى أنّه رغم التأثيرات السلبية الشديدة لتغير المناخ في بلده، وتأثيره على الأجيال القادمة فإنّ الشباب ليسوا في وضع يمكنهم من الإسهام في عملية اتخاذ القرار أو الحصول على المعلومات المتعلقة بمواطن تأثرهم بتغير المناخ، وتبادل المشاركون معلومات

عن النشاطات المنفذة في بلدانهم، لتشجيع الأطفال والشباب على فهم مسائل تغير المناخ والمشاركة فيها. وأشار ممثل بليز إلى أنه يجري النظر في آلية من شأنها أن تعزز مشاركة الشباب في المناقشات المتعلقة بتغير المناخ. ودعمت سانت لوسيا مشاركة ثلاثة من الشباب في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف، وسوف تتيح أيضا لثلاثة من الشباب المشاركين في الدورة السادسة عشرة، وفي موريشيوس، يجري تنظيم أنشطة لتدريب القيادات الشبابية في مجال تغير المناخ وإدارة الكوارث الوطنية.

1- الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، الهيئة الفرعية للتنفيذ، الدورة الثالثة والثلاثون ، من 3 نوفمبر إلى 4 ديسمبر

وأتاح تونغا للشباب تقديم تعليقاتهم على مشروع البلاغ الوطني، علاوة على ذلك، يأخذ الشباب بزمام القيادة في تنفيذ المشاريع المتعلقة بتغير المناخ على مستوى المجتمع. وأوفدت جزر كوك مجموعة من الشباب لحضور الدورة الخامسة عشر لمؤتمر الأطراف والدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، كما يشارك الشباب في الأنشطة البيئية المنظمة في البلد، يعمل الشباب كأصحاب خبرة في المشاريع الايكولوجية لاسيما في الأرياف، كما تنظم دورات لتدريب القيادات الشبابية، وأكد ممثل سان تومي وبرنسيبي مشاركة الأطفال والشباب في العديد من المناسبات.

وفي سيشل تتركز مشاركة الشباب في أنشطة التوعية، وفي ملديف، يبذل الشباب جهودا حادة في هذا الصدد حيث أنشأوا الشبكة المناخية لشباب ملديف، وهي جزء من شبكة شباب جنوب آسيا من أجل تغير المناخ، ولهم أيضا اتصال مباشر بمجموعة المنظمات غير الحكومية الممثلة للشباب (يونغو)⁽¹⁾.

وقدم رئيس مؤسسة مواجهة آثار ارتفاع مستوى سطح البحر عرضا عن مستقبل تغير المناخ وتأثيراته على الناس، وبعد أن أجرى تحليلا وافيا للطابع المعقد التي تتسم به مختلف القضايا المطروحة العلمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما يرتبط بها من عوامل طبيعية وبشرية وإنمائية، ينبغي النظر إليها عند السعي لإيجاد حلول عرض رئيس المؤسسة معلومات عن أهداف المؤسسة، وهي تثقيف وإشراك وتمكين أصحاب المصلحة المتضررين من تغير المناخ والمعنيين بمسائل ذات الصلة بتغير المناخ، بغية تحويلهم إلى قوة دافعة مثقفة تسهم في إيجاد حلول مستدامة⁽²⁾.

1- ويكيبيديا الموسوعة الحرة، حقوق الطفل، <http://www.wikipedia.org>

2- نفس المرجع.

الفرع الثالث

النازحون البيئيون

يضطر العديد من الأشخاص للتنقل والنزوح، أو لاتخاذ تدابير مختلفة للتكيف والتأقلم استجابة للضغوط المتزايدة على الطبيعة، وسبل العيش، والتي يعود بعض منها للتغير البيئي، الذي يشكل هذه الأيام تهديدا جديدا للأمن البشري، وقد يصبح النزوح ملاذا مفضلا للتكيف معه، أو ملاذا أخيرا، للنجاة من آثاره المدمرة.

ولاشك أنّ النزوح سواء كان قسريا أم طوعيا سيصبح أحد أبرز عواقب التدهور البيئي وتغير المناخ لعدة عقود قادمة، ويؤكد معظم الخبراء على وجود عدد هائل من الأشخاص ينتقلون بالفعل من مكان إلى آخر بسبب المناخ، مع توقع مواجهة تحركات ملايين آخرين، مما يشكل دليلا على درجة تزايد حدة هذه الظاهرة⁽¹⁾.

على المستوى العالمي حوالي 25 مليون شخص مجبرون على ترك مساكنهم، مناطقهم أو بلدانهم لدوافع بيئية حيث تخلف الكوارث الطبيعية (الفيضانات، الزلازل، الأعاصير، التصحر، الجفاف، ارتفاع مستوى البحر وكوارث أخرى، تغير المناخ) أوضاعا إنسانية مأساوية، وخاصة تحرك العديد من الأشخاص.

وعلى الرغم من محدودية البيانات الصحيحة بشأن هذا الموضوع، إلا أنه من المتوقع اتساع نطاق النزوح الداخلي، وعبر الحدود، اتساعا هائلا خلال العقود القادمة كنتيجة لتغير المناخ.²

إن ضحايا تغير المناخ لا يمكنهم الاعتماد على مساعدة بلدهم الأصلي خاصة في

1- أوليفيا دون وفرانسوا جيمين، تعريف الهجرة البيئية، نشرة الهجرة القسرية، العدد 31، 2008، ص 10.

2-- أيت قاسي حورية، "حماية النازح البيئي بين الحاجات الإنسانية والتصنيفات القانونية"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، العدد 2، 2014، ص 57.

البلدان النامية، التي تكون عاجزة عن تقديم الحماية والمساعدة، حتى في حالة حدوث كارثة في الدول المتقدمة فإنه يمكن أن تغيب مساعدة الدولة، ومن هنا بدأت الأصوات ترتفع للمطالبة بحماية دولية لهؤلاء النازحين، ومنحهم مركز قانوني⁽¹⁾.

أولا - تعريف النازح البيئي:

تستعمل مصطلحات عديدة للتعبير عن النزوح، الهجرة، أو التنقل لأسباب تمس البيئة؛ مثل اللاجئين البيئيين، مهاجرو البيئة، النازحون الإيكولوجيون، اللاجئين المناخيون، الأشخاص المتنقلون بسبب الكوارث البيئية، والنازحون البيئيين. وهذا ما يؤدي إلى صعوبة دراسة موضوع النزوح البيئي، إذ ليس من السهل البحث في موضوع يكون المصطلح الأساسي فيه غير معرّف. فبدون تعريف محدد، لا يمكن خلق مركز قانوني ومنح حماية، فالمنظمة الدولية للهجرة تفضّل مصطلح المهاجر البيئي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يفضل مصطلح اللاجئ البيئي، وهو المصطلح المستعمل أيضا من قبل الإعلام، والكتابات باللغة الانجليزية تستعمل مصطلح النازح البيئي. إن جميع هذه المصطلحات تسعى إلى ترجمة الفكرة ذاتها، وسيبقى هذا النزاع حول المصطلحات مستمرا، طالما لم يتم الاعتراف به رسميا من قبل الدول.

لا يوجد تعريف رسمي لمصطلح النازح البيئي، غير أن عدة مؤلفين حاولوا وضع تعريفات، منذ بداية الثمانينيات، أملا في أن يتم تبني إحداها لكن دون جدوى. ففي عام 1985، وفي تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تم تعريف النازحون البيئيين من طرف عصام الحناوي على أنهم:

"الأشخاص الذين أُجبروا على مغادرة سكنهم التقليدي مؤقتا أو بصفة دائمة بسبب اضطراب واضح للبيئة (طبيعيًا أو بفعل تدخل الإنسان)، عرّض وجودهم للخطر أو أثر جديا على

1- أوليفيا دون وفرانسوا جيمين، مرجع سابق، ص10.

مستوى حياتهم"¹.

وفي عام 1993، عرفهم نورمان مايرز (Norman MYERS) كما يلي: أشخاص لا يمكنهم أن يعيشوا حياة آمنة في أماكن إقامتهم اليومية بسبب الجفاف، انجراف التربة، التصحر، ومشاكل بيئية أخرى"².

وفي عام 2002، عرفتهم ديان باتز (Diane C. BATES) بأنهم: "أشخاص مهاجرون من أماكن إقامتهم المعتادة بسبب التغيرات في بيئتهم غير الإنسانية"³.

هذه هي التعريفات المعترف بها لحد الآن من طرف المجتمع العلمي، لكنها تبقى غامضة حول أسباب التدهور البيئي، حيث يضم مصطلح النازح البيئي مجموعة من فئات الأشخاص الذين يكونون ضحايا لتنتقل إجباري، بسبب مأساة بيئية أو بفعل الإنسان. ويمكن أن يضم إمكانيات كثيرة للتنتقل، ويلاحظ أنه كلما تقدم الوقت، كلما أصبحت هذه التعاريف عامة لا تشمل المسؤولين عن هذه التدهورات البيئية، فقط تعريف عصام الحناوي يبدو أنه يضم كل مميزات النازح البيئي. ولكن ولا واحد من هذه التعريفات معترف به من قبل الهيئات الدولية، وعليه وبما أنه لا يوجد أي تعريف رسمي لهم فإن مفهوم النازح البيئي يبقى غامضا⁴.

ثانيا - تصنيف النازحين البيئيين:

يمكن تقسيم النازحين البيئيين الى ثلاثة فئات استنادا الى عدة معايير:

1- نقلا عن:

-Cousin BERINICE, *Lorsque le changement climatique devient cause de migration : la notion de «réfugié climatique» au centre des débats-Le cas des îles de Tuvalu*, Mémoire bibliographique de spécialisation professionnelle, Université de Provence Aix Marseille, 2010, p.25.

2 - Ibid.

3 - Ibid.

4- أيت قاسي حورية، "حماية النازح البيئي بين الحاجات الإنسانية والتصنيفات القانونية"، مرجع سابق، ص60.

1- فئة النازحين بالنظر الى أسباب النزوح:

إن الأسباب التي تدفع النازحين البيئيين لتترك ديارهم متنوعة، وقد قسمها الفقيه دافيد كاين إلى 3 أنواع:

- الكوارث الطبيعية (الزلازل، الفيضانات).

-الحوادث الصناعية: (انفجار المحطة النووية تشرنوبيل)

- الأضرار البيئية الناتجة عن النزاعات المسلّحة حيث يمكن استعمال تدمير البيئة كسلاح في الحرب مثل: سياسة الأرض المحروقة، إتلاف الغابات).

أما الفقيه إرفي دومنيك فقسمهم إلى 4 فئات هي: الكوارث الطبيعية؛ والظواهر الطبيعية (مثل الجفاف، التصحر، ارتفاع مستوى البحر)؛ والحروب والحوادث الصناعية؛ والأسباب المرتبطة بالتمدن مثل التلوث، والبحث عن مستوى معيشي أحسن.

كما قسمتهم فيونا فلانتون إلى 4 فئات هي:

- التغيرات البيئية بفعل الإنسان: الحوادث الصناعية (تشرنوبيل وبوبال)، التصحر، لأن

تدهور الأرض يرتبط كثيرا بوجود كثافة سكانية كبيرة، بالمقارنة مع الإقليم الذي تتواجد فيه.

- الكوارث الطبيعية أو البيئية التي تؤدي إلى نزوح مؤقت مثل الفيضانات، الهزات

الأرضية.

- هدم البيئة كسلاح في الحرب (سياسة الأرض المحروقة، إتلاف الغابات).

- العوامل السوسيو اقتصادية.

يعترف هؤلاء الفقهاء أن هذه التصنيفات ليست حصرية لكن هذه الفئات الأساسية

توضّح التداخل بين مختلف الأسباب البيئية والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية التي يجب

أخذها بعين الاعتبار عند بناء مركز قانوني لهؤلاء النازحين.

2 - فئة النازحين حسب الطابع والمدة:

أ - نزوح مفاجئ وقمري وموقت: يتعلق هذا النوع من النزوح بتنقل سريع لبعض السكان لمدة محددة فرارا من حدث مفاجئ يجعل بقائهم في منطقتهم مستحيلا كالإعصار. إن هذا النوع من الأوضاع يطرح مسألة استقبال استعجالي لهؤلاء النازحين والتكفل باحتياجاتهم كالعناية الصحية، الإيواء، التغذية. ولا يتعلق الأمر بإعادة توطين دائمة، ولا الحصول على أي وضع إداري في منطقة الاستقبال. إن أقرب منطقة آمنة تكون ملجأ لهؤلاء النازحين سواء كانت في إقليم نفس الدولة أو في إقليم دولة أخرى، ولا يتعلق الأمر بالضرورة بهجرة دولية. إن قرار النازحين في هذه الحالة يكون غير متوقع ويحدث بطريقة غير منتظمة واستعجالية، إلى أقرب منطقة آمنة، وبمجرد أن يصبح الإطار المعيشي قابل للسكن من جديد بعد إعادة بناء كاملة يعود النازحون⁽¹⁾.

ب- نزوح متوقع ونهائي: يرتبط النوع الثاني من النزوح بارتفاع منسوب مياه البحر، حيث يؤدي اختفاء بعض الأقاليم إلى نزوح نهائي، سواء إلى منطقة أخرى داخل الدولة، أو في أقصى الحالات وهي حالة اختفاء دولة كاملة، هذه الحالة لم تحدث بعد، لكنها متوقعة بالنسبة لكثير من الدول الجزيرية مثل جزر توفالو (Tuvalu)، مما يطرح مشاغل قانونية هامة حول جنسية هؤلاء الأشخاص ومركزهم القانوني وتوطينهم.

ج - نزوح محض ونهائي: يتعلق الأمر بنوع ثالث من التحركات الناتجة عن تدهور تدريجي لظروف الحياة في بعض المناطق، إن السكان المعنيين سيحاولون إعادة التوطن لتأمين بقائهم، عندما يعيق جفاف الأرض الزراعة، أو عندما تؤدي ندرة المياه الصالحة للشرب، أو الفيضانات المتكررة إلى القضاء على كل إمكانية لتأمل مستقبل في هذه المنطقة. هؤلاء النازحين يمكنهم أن يتجاوزوا الحدود الدولية، ويمكن أن يكون نزوحهم

1- أيت قاسي حورية، محاضرات في مادة النزوح البيئي، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، السنة الجامعية، 2015-2016، ص 7.

مؤقتاً، لكن في أغلب الأحيان يكون لمدة طويلة، وبالتالي فإن مركزهم القانوني يثير مشكلة¹.

3- فئات النازحين حسب الوجهة

أ- **النزوح الداخلي:** في مثل هذه الحالات يكون النزوح من منطقة إلى أخرى داخل حدود الدولة الواحدة، وهذا النوع من النزوح شائع في إفريقيا، وهو مرتبط بالجفاف، التصحر، والكوارث الصناعية. بالنسبة لهؤلاء النازحين تثار مسألة المساعدة الإنسانية التي تحترم الحق في عدم التدخل.

ب- **النزوح الدولي:** في هذه الحالة يتجاوز النازحون حدود دولتهم، مما يثير مسألة المركز القانوني لهؤلاء الأشخاص، ومدى تمتعهم بالحماية الدولية، وهل يمكن لأداة قانونية واحدة أن تشمل كلا الفئتين⁽²⁾.

1 - أيت قاسي حورية، محاضرات في مادة النزوح البيئي، ص8.

2- المرجع نفسه، ص9.

المبحث الثاني

الجهود الدولية المبذولة للحد من ظاهرة التغير المناخي

إن الحديث عن الاحتباس الحراري بمختلف أركانه العلمية والفنية والسياسية والاقتصادية كثير، بحيث أصبحت هذه المشكلة حديث الساعة بين الأوساط العلمية، بعد أن طرحت بقوة على الساحة السياسية والاقتصادية العالمية، وأصبحت محل نقاش العديد من الدول الكبرى، لأن الجميع أدرك مدى خطورتها على الكائن الحي وعلى البيئة، لذلك يحاول العلماء والمختصون البحث عن مخرج يخلص الشعوب من أضرار هذه الظاهرة، التي تهدد الأرض ومحيطها الحيوي.

على أساس ذلك تم إبرام العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات حول الحد من زيادة التلوث وأضراره المتزايدة يوماً بعد يوم، ولكن تنفيذها مع الأسف بطيء إذا ما راقبنا العقود والاتفاقيات والبروتوكولات المبرمة، والمؤتمرات وورش العمل الدولية التي عقدت سابقاً وحالياً، لوضع التوصيات في اتجاه التقليل من أضرار هذه الظاهرة.

المطلب الأول

على الصعيد الدولي

يعتبر تغير المناخ مشكلة معقدة، لها آثار على جميع مجالات الوجود على كوكبنا، ورغم أنها مشكلة ذات طابع بيئي، فهي إما تؤثر في قضايا عالمية، أو تتأثر بها، بما فيها الفقر، والتنمية الاقتصادية والنمو السكاني، والتنمية المستدامة وإدارة الموارد، غير أنه تكمن في صميم التحدي لتغير المناخ ضرورة الحد من الانبعاثات، وفي عام 2010 اتفقت

الحكومات على ضرورة خفض الانبعاثات بغية الحد من ارتفاع درجات الحرارة على نطاق عالمي في حدود درجتين مئويتين⁽¹⁾

الفرع الأول:

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية

أولا - اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية:

أبرمت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ نتيجة للجهود العالمية المبذولة لمواجهة التأثيرات السلبية لظاهرة الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية، وقد فتح باب التوقيع عليها خلال مؤتمر قمة الأرض الأولى في ريودي جانيرو بالبرازيل في عام 1992، وصادق على الاتفاقية المذكورة 193 بلدا حتى شهر فبراير من عام 2010⁽²⁾. حيث التزمت تلك البلدان بوضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري في قطاعاتها المختلفة.

1- أهداف الاتفاقية:

تهدف الاتفاقية الإطارية إلى الوصول لاتفاق يؤدي إلى تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي، حيث ينبغي بلوغ هذا المستوى في إطار فترة زمنية كافية لتتيح للنظم البيئية أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ، وتضمن عدم تعرض إنتاج الأغذية للخطر، كما يسمح بالمضي قدما في التنمية المستدامة.

1- حميد مجول النعيمي، الجهود الدولية والعربية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، الاتفاقيات الدولية (الواقع والطموحات في دول المنطقة)، كلية العلوم بجامعة الشارقة، ص1.

2- انظر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ سالفه الذكر .

اتفقت الأطراف في الاتفاقية على عدد من الالتزامات للتصدي لتغير المناخ إذ يجب على جميع الأطراف أن تعد وبصفة دورية تقريرا يسمى "البلاغات الوطنية"، وهذه البلاغات الوطنية يجب أن تحتوي على معلومات عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في ذلك الطرف وان تصف الخطوات التي اتخذتها وما يعتزم اتخاذه من خطوات لتنفيذ الاتفاقية.

وتتمحور الجهود الدولية الرامية إلى التصدي لتغير المناخ حول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها.

وهاتان المعاهدتان تمثلان الاستجابة الدولية حتى الآن للأدلة الدامغة التي جمعتها وأكدتها مرارا الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، التي تثبت أن تغير المناخ يحدث ويرجع بدرجة كبيرة إلى الأنشطة البشرية⁽¹⁾.

2 - المبادئ:

تتبع الدول الأطراف في الاتفاقية بعض الإجراءات لأجل تحقيق أهدافها كما يلي :

- تحمي الأطراف النظام المناخي لمنفعة أجيال الحاضرة والمقبلة، على أساس الأنصاف، ووفقا لمسؤوليتها المشتركة، وإن كانت متباينة، وقدرات كل منها، وبناء على ذلك، ينبغي على البلدان المتقدمة أن تأخذ مكان الصدارة في مكافحة تغير المناخ والآثار الضارة المترتبة عليها.

- إعطاء الأهمية التامة للاحتياجات المحددة، والظروف الخاصة للبلدان النامية الأطراف ولا سيما تلك المعرضة بشكل خاص للتأثر بالنتائج الضارة الناجمة عن تغير المناخ.

- اتخاذ تدابير للوقاية من أضرار التغير المناخي، أو تقليلها إلى الحد الأدنى وللتخفيف من آثارها الضارة، وحيثما توجد تهديدات بحدوث ضرر جسيم أو غير قابل للإصلاح، لا ينبغي

1- أبو عفيفة خليل عبد الحميد سليمان، اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، بين الواقع والتطبيق، مطلع عليه في:

13 أبريل 2016 على الموقع التالي: <http://repository-sustech.edu/handle/123456789/5147>

التذرع بالافتقار إلى يقين علمي قاطع كسبب لتأجيل اتخاذ هذه التدابير، على أن يؤخذ في الاعتبار ان السياسات والتدابير المتعلقة بمعالجة تغير المناخ، ينبغي أن تتسم بفعالية التكلفة، ولتحقيق ذلك ينبغي أن تأخذ هذه السياسات والتدابير في الاعتبار مختلف السياقات الاجتماعية والاقتصادية، وأن تكون شاملة، وأن تغطي جميع مصادر ومصاريف وخزانات الغازات الدفيئة ذات الصلة، والتكيف، وأن تشمل جميع القطاعات الاقتصادية، ويمكن تنفيذ جهود تتناول تغير المناخ بالتعاون بين الأطراف المهمة⁽¹⁾.

3-التزامات الدول بموجب الاتفاقية

يقع على عاتق الدول بموجب هذه الاتفاقية، مجموعة من الالتزامات أهمها:

أ-وضع قوائم وطنية لحصر الانبعاثات البشرية المصدر، من مصادر جميع الغازات الدفيئة التي لا يحكمها بروتوكول مونتريال، وإزالة المصارف لهذه الغازات، واستكمالها دورياً، ونشرها واطاحتها لمؤتمر الأطراف².

ب-إعداد برامج وطنية، اقليمية، تتضمن تدابير للتخفيف من تغير المناخ عن طريق معالجة الانبعاثات البشرية المصدر من الغازات الدفيئة التي لا يحكمها بروتوكول مونتريال، وإزالة هذه الانبعاثات، واتخاذ تدابير لتسيير التكيف بشكل ملائم مع تغير المناخ.

ج-التعاون على تطوير وتطبيق ونشر بما في ذلك نقل التكنولوجيا والممارسات والعمليات التي تخفض أو تمنع الانبعاثات البشرية المصدر من الغازات الدفيئة التي لا يحكمها بروتوكول مونتريال في جميع القطاعات ذات الصلة، بما في ذلك قطاعات الطاقة والنقل والصناعة والزراعة وإدارة النفايات.

1-أنظر المادة 02 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية.

2- انظر المادة 12 من اتفاقية الامم المتحدة الاطارية .

د- تعزيز الإدارة المستدامة والعمل والتعاون على حفظ وتعزيز حسبما يكون ذلك ملائماً، مصاريف وخزانات جميع الغازات الدفيئة .

هـ- التعاون على الإعداد والتكيف مع آثار تغير المناخ، وتطوير وإعداد خطط ملائمة ومتكاملة لإدارة المناطق الساحلية والموارد المائية والزراعة.(1).

و - إلترم البلدان المتقدمة بما يلي:

- إعداد سياسات وطنية، وإتخاذ تدابير بشأن التخفيف من تغير المناخ، عن طريق الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة ، وحماية وتعزيز مصارف وخزانات الغازات الدفيئة لديه، و تبين هذه السياسات والتدابير أنّ البلدان المتقدمة النمو آخذة بزمام المبادرة إلى تعديل الاتجاهات الأطول أجلا للانبعاثات البشرية المصدر بما يتفق مع هدف الاتفاقية.

- من اجل بلوغ هذه الغاية، يقوم كل من هؤلاء الأطراف في غضون ستة أشهر من بدئ نفاذ الاتفاقية بالنسبة له، وبصفة دورية فيما بعد ووفقا للمادة 12 بإبلاغ معلومات مفصلة بشأن سياساته وتدابيره، وكذلك بشأن انبعاثاته البشرية، الناتجة من مصادر الغازات الدفيئة التي لا يحكمها بروتوكول مونتريال، وإزالة المصارف لهذه الانبعاثات، بغرض العودة بصفة منفردة أو مشتركة بهذه الانبعاثات البشرية المصدر من ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات منفردة أو مشتركة بهذه الانبعاثات البشرية المصدر من ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات الدفيئة التي لا يحكمها بروتوكول مونتريال إلى مستوياتها في عام 1990، تتناول مؤتمر الأطراف هذه المعلومات في دورته الأولى وبعد ذلك بصورة دورية وفقا للمادة 7(2).

1- عبد الحكيم ميهوبي، مرجع سابق، ص85-86.

2- عبد الحكيم ميهوبي، مرجع سابق، ص86.

-مراعات حسابات الانبعاثات من مصادر الغازات الدفيئة وإزالة مصارفها لها، و استخدام افضل المعارف العلمية المتاحة، بما في ذلك القدرة الفعالة للمصاريف، وما يسهم به كل غاز من هذه الغازات في تغير المناخ (1).

4-تنفيذ الاتفاقية

أ. مؤتمر الأطراف

مؤتمر الأطراف من الأجهزة التي تسعى لتنفيذ الاتفاقية ،حيث يتخذ في حدود ولايته القرارات اللازمة من اجل تعزيز و تنفيذ فعال لأهداف الاتفاقية .فهو يقوم بالفحص الدوري للالتزامات الأطراف والترتيبات المؤسسة، بموجب الاتفاقية، في ضوء هدف الاتفاقية، والخبرة المكتسبة في تنفيذها، وتطور المعارف العلمية والتكنولوجية، وتعزيز وتيسر تبادل المعلومات عن التدابير التي يعتمدها الأطراف لتناول تغير المناخ وآثاره، مع مراعاة الظروف والمسؤوليات والقدرات المختلفة للأطراف والالتزامات التي يتحملها كل طرف بموجب الاتفاقية،كذا القيام بناء على طلب طرفين أو أكثر، بتيسير تنسيق التدابير التي يعتمدها لتناول تغير المناخ وآثاره، مع مراعاة الظروف والمسؤوليات والقدرات المختلفة للأطراف، والالتزامات التي يتحملها كل طرف بموجب الاتفاقية، مع تعزيز وتوجيه منهجيات قابلة للمقارنة، يتفق عليها مؤتمر الأطراف، من أجل جملة أمور، من بينها، إعداد قوائم تحصر انبعاثات الغازات الدفيئة من مصادرها، وإزالتها بواسطة المصارف، وتقييم تدابير الحد من الانبعاثات، وتعزيز إزالة هذه الغازات والقيام بتعزيز وتوجيه تحسين تلك المنهجيات دوريا.وإجراء تقييم، على أساس جميع المعلومات التي تتاح له وفقا لأحكام الاتفاقية لتنفيذ الاتفاقية من قبل الأطراف، وكذلك للآثار الشاملة الناجمة عن التدابير المتخذة عملا

1- بوابة عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال تغير المناخ، الموقع الالكتروني: www.unorgbrclimat

بالاتفاقية، وعلى وجه الخصوص الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك آثارها التراكمية ومدى تحقيق تقدم نحو هدف الاتفاقية⁽¹⁾.

ب. الأمانة

منحت للأمانة المهام اتخاذ التدابير المتعلقة بدورات المؤتمر الأطراف ودورات هيئاته الفرعية المنشأة بموجب الاتفاقية، وتقديم الخدمات اللازمة إليها وتجميع وإرسال التقارير المقدمة إليها.

- تيسير وتقديم المساعدة إلى الأطراف وإعداد تقارير عن أنشطتها وتقديمها إلى مؤتمر الأطراف.
- ضمان التنسيق اللازم مع أمانات الهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة.
- أداء المهام الأخرى للأمانة المحددة في الاتفاقية، وفي أي من بروتوكولاتها وأي مهام أخرى يحددها مؤتمر الأطراف⁽²⁾.

ثانيا- بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة

يمثل بروتوكول كيوتو خطوة تنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي، وهي معاهدة بيئية دولية خرجت للضوء في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ويعرف باسم قمة الأرض الذي عقد في رديوي جانيرو في البرازيل، في الفترة من 5-14 يونيو 1992.

بروتوكول كيوتو هو معاهدة دولية تحدد التزامات على الدول الصناعية للحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري⁽³⁾.

1- رشيد عدنان هزاع، "الاحترار وعالمنا العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 494، 2000، ص 15.

2- رشيد عدنان هزاع، مرجع سابق، ص 494.

3- الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة، www.onu.org

هناك 192 طرف في الاتفاقية، بما في ذلك 191 دولة (جميع اعضاء الأمم المتحدة، باستثناء أندورا وكندا وجنوب السودان والولايات المتحدة) والاتحاد الأوروبي، وقعت الولايات المتحدة ولكنها لم تصادق على البرتوكول وانسحبت كندا من ذلك في عام 2011.

تم اعتماد البرتوكول من جانب الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية في عام 1997، و دخل حيز النفاذ في 2004/11/18 .

تم تعديل البرتوكول في عام 2012 لاستيعاب فترة الإلتزام الثانية، في فترة الإلتزام الثانية بلغ عدد الدول 37 دولة هي استراليا وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وروسيا البيضاء وكرواتيا وايسلاندا وكازاخستان والنرويج، وسويسرا، وأوكرانيا، وقد ذكر روسيا البيضاء وكازاخستان وأوكرانيا أنها قد تنسحب من البروتوكول أولا تضع حيز التنفيذ القانوني للتعديل مع أهداف الجولة الثانية، وقد شاركت اليابان، ونيوزيلندا. وتسمح البلدان المتقدمة النمو بتداول التزاماتها بموجب بروتوكول كيوتو ويمكن ان تتداول حصص الانبعاثات فيما بينها، ويمكن أيضا الحصول على الائتمان لتمويل خفض الانبعاثات في البلدان النامية، يمكن للبلدان المتقدمة استخدام الإيجار برخص اطلاق الانبعاثات في وقت متأخر عام 2014 او عام 2015 لتلبية احتياجاتها في الدور الأول.

البلدان النامية لم يكن لديها أهداف ملزمة بموجب بروتوكول كيوتو، ولكن لا تزال ملتزمة بموجب المعاهدة للحد من الانبعاثات، وبموجب البرتوكول يسمح لانبعاثات البلدان النامية وفقا لاحتياجاتها الإنمائية.

وقد علق عدد من البلدان المتقدمة أن أهداف بروتوكول كيوتو لا تنطبق إلا على حصة ضئيلة من الانبعاثات العالمية السنوية¹.

1 - بروتوكول كيوتو هو البروتوكول الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، تم اعتماده بكيوتو باليابان ،تمت المصادقة عليه من طرف 174 دولة ، و دخل حيز النفاذ في 2004/11/18 .

ومن خلال إجراء مقارنة سريعة بين المجموعتين من الالتزامات فإنه يمكن الاستنتاج بأن بروتوكول كيوتو يضع مسؤولية تنفيذ العبء الأكبر من الالتزامات الواردة فيه على عاتق الدول المتقدمة، إذ يلزمها البروتوكول بتقديم كافة صور الدعم المالي والفني اللازم لإعانة الدول النامية، والأقل نمواً على تنفيذ الالتزامات الناشئة عن السياسات الدولية المشتركة لحماية البيئة من مظاهر التلوث التي تدهمها.

يضاف إلى ذلك، أنّ هذا البروتوكول ألزم الدول المتقدمة دون الدول النامية والأقل نمواً بالعمل على انتهاج السياسات اللازمة لتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسب محددة وفقاً لجدول زمني معين.

ومن هنا، فإن الدول النامية والأقل نمواً تنتظر بعين الرضى إلى بروتوكول كيوتو، نظراً لقلّة الالتزامات التي ألغها على عاتقها في مجال حماية البيئة ومكافحة التلوث المناخي وصيانة الغلاف الجوي للكوكب الأرضية.

وعلى العكس من ذلك ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن بروتوكول كيوتو ظالم لها، وغير محقق لمصالحها، فتستند الولايات المتحدة في ذلك إلى وجود دول وإن كانت نامية في الوقت الحالي، إلا أنها ليست كذلك في المستقبل القريب خاصة الصين والهند، حيث ستتحول هذه الدول الأخيرة لتصبح من بين الدول المسؤولة عن ظاهرة انبعاثات الغازات الدفيئة، فهذه الدول تنفذ برامج ضخمة للتصنيع دون أن تقدم أي التزامات في مجال تخفيض الانبعاثات، وترى الإدارة الأمريكية أن هذا البروتوكول لن يحقق الهدف منه طالما بقيت هذه القوى الاقتصادية الجديدة خارج نطاق الإلتزامات¹.

1 - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، اعتمدت بباريس بتاريخ 27 يونيو 1994، دخلت حيز النفاذ في في ديسمبر 1996.

الفرع الثاني

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

تعد هذه الاتفاقية الأولى والوحيدة التي تحمل طابعا دوليا، وملزما قانونا لمعالجة مشكلة التصحر، وتقوم الاتفاقية على مبادئ الشراكة واللامركزية وتعتبر العمود الفقري لإدارة الحكم الرشيد والتنمية المستدامة ولدى الاتفاقية الآن 194 بلدا عضوا مما يجعلها تحمل صفة العالمية للمساعدة في الترويج للاتفاقية أعلن في عام 2006 عن "السنة الدولية للصحاري والتصحر" ولكن المناقشات نشبت بشأن مدى فعالية السنة الدولية على المستوى العملي.¹

الهدف من هذه الاتفاقية هو مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد أو من التصحر، وبخاصة في افريقيا، وذلك عن طريق اتخاذ اجراءات فعالة على جميع الأصعدة مدعومة بتعاون دولي وترتيبات شراكة، في إطار نهج متكامل منسق مع جدول أعمال القرن (21) بهدف الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المتأثرة.

سينطوي تحقيق هذا الهدف على الأخذ باستراتيجيات متكاملة طويلة الأجل تتركز في أن واحد في المناطق المتأثرة على تحسين إنتاجية الأراضي، وإعادة تأهيلها، وحفظ الموارد من الأراضي، والموارد المائية مما يؤدي إلى تحسين أحوال المعيشة⁽²⁾.

أولا-المبادئ

تقوم هذه الاتفاقية على مجموعة من المبادئ منها:

- ضمان مشاركة السكان والمجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات المتعلقة بتصميم وتنفيذ برامج مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف.

1- اعتمدت في باريس يوم 17 يونيو 1994 ودخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 1996.

2- ويكيبيديا الموسوعة الحرة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر،

http://www.int/media.centernews/page/hghghghdetail.asp ?highlightD :181

- العمل بروح من التضامن والشراكة الدوليين على تحسين التعاون والتنسيق على الصعيد دون الإقليمي والدولي وتحسين تركيز الموارد المالية والبشرية والتنظيمية والتقنية.
- تنمية روح الشراكة والتعاون فيما بين كل مستويات الحكومة والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية وحائزي الأراضي لتهيئة فهم افضل لطبيعة وقيمة الأراضي والموارد المائية في المناطق المتأثرة والعمل من أجل استخدامها على نحو سليم مستدام.
- الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات والظروف الخاصة للأطراف من البلدان النامية المتأثرة ولاسيما أقلها نموا.

ثانيا-الالتزامات العامة

- تتخذ الأطراف التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية، إما عن طريق الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة أو المرتقبة أو عن طريق مجموعة من هذه الترتيبات، حيثما كان مناسباً، مؤكداً على الحاجة إلى تنسيق الجهود ووضع استراتيجية متسقة الأجل على جميع المستويات، و تقوم الأطراف، في سعيها إلى تحقيق هدف هذه الاتفاقية بما يلي:
- اعتماد نهج متكامل يتناول الجوانب الفيزيائية والإحيائية والاجتماعية، والاقتصادية لعمليات التصحر والجفاف⁽¹⁾.
- إيلاء الاهتمام الواجب داخل الهيئات الدولية والإقليمية ذات الصلة، إحالة الأطراف من البلدان النامية المتأثرة فيما يتعلق بالتجارة الدولية، وترتيبات التسويق، والديون بغية إقامة بيئة اقتصادية دولية تمكينية تفضي إلى تعزيز التنمية المستدامة، و إدماج

1- راجع المادة 04 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

استراتيجيات استئصال الفقر في جهود مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف و تعزيز التعاون دون الإقليمي والاقليمي الدولي (1).

ثالثا-تنفيذ الاتفاقية

1.أمانة اتفاقية مكافحة التصحر

أنشئت الأمانة الدائمة لاتفاقية مكافحة التصحر خلال المؤتمر الأول للأطراف (كوب1) الذي عقد في روما في عام 1997 وكانت مدينة بون الألمانية مقرا للأمانة منذ يناير 1999، ثم نقل المقر من عنوانه الأول في هاوس كارستانيين الى الحرم الجامعي الجديد للأمم المتحدة في يوليو 2006، ومن مهام الأمانة العامة اتخاذ الترتيبات اللازمة لعقد دورات مؤتمر الأطراف، وهيئاته الفرعية المنشأة بموجب الاتفاقية، وتوفير لهم الخدمات اللازمة، وتعتبر المهام الرئيسية للأمانة أيضا المساعدة الى البلدان النامية الأطراف في الاتفاقية والمتأثرة بالتصحر، ولاسيما في افريقيا، وهذا أمر مهم عند تجميع المعلومات والتقارير المطلوبة بموجب الاتفاقية(2).

2.مؤتمر الأطراف

مؤتمر الأطراف يشرف على تنفيذ الاتفاقية، ومن المعترف به بموجب الاتفاقية بوصفها الهيئة العليا لصنع القرار، أنها تشتمل على جميع الحكومات التي صادقت عليها، وقد عقدت خمس جلسات الأولى لمؤتمر الأطراف سنويا 1997 حتى 2001. وتعدّ الجلسات ابتداء من 2001 على أساس كل سنتين تتبادل مع دورات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية (اللجنة) التي عقدت أول دورة في عام 2002.

1- ويكيبيديا الموسوعة الحرة الاتفاقية بشأن تغير المناخ UNFCCC، <http://www.unfccc.int/4968>

2- أنظر الوثيقة fcc/sbi/2007/26

رابعاً-لجنة العلم والتكنولوجيا

أنشأت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لجنة العلم والتكنولوجيا، وتأسست اللجنة بموجب المادة 24 من الاتفاقية بوصفها هيئة فرعية تابعة لمؤتمر الأطراف وددت ولايتها واختصاصاتها، واعتمدت خلال الدورة الأولى لمؤتمر الاطراف في عام 1997 وتتألف اللجنة من ممثلين حكوميين مختصين في ميادين الخبرة ذات الصلة بمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف، وددت اللجنة أولويات للبحث، وتوصي بسبل تعزيز التعاون بين الباحثين، ومن متعدد التخصصات وتكون مفتوحة لمشاركة جميع الأطراف⁽¹⁾.

تقوم لجنة العلم والتكنولوجيا بجمع وتحليل ومراجعة البيانات ذات الصلة، كما تعزز التعاون في مجال مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف من خلال مؤسسات مناسبة على المستوى الإقليمي والوطني، وخاصة عن طريق أنشطتها في مجال البحوث والتنمية، والتي تتسم في زيادة المعرفة من العمليات التي تؤدي الى التصحر والجفاف فضلا عن تأثيرها.

ويتكون مكتب اللجنة من الرئيس وأربعة نواب للرئيس، وينتخب الرئيس من جانب مؤتمر الأطراف في كل دورة من دوراتها مع المراعاة الواجبة لضمان التوزيع الجغرافي والتمثيل الكافي للبلدان الأطراف المتأثرة، ولاسيما في إفريقيا، الذين لا يعملون لأكثر من ولايتين متتاليتين، مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا هو المسؤول عن متابعة عمل اللجنة بين دورات مؤتمر الأطراف، ويمكن أن تستفيد من مساعدة الفرق المتخصصة التي أنشأها مؤتمر الأطراف، لجنة العلم والتكنولوجيا تساهم أيضا في التمييز بين العوامل المسببة، الطبيعية والبشرية على حد سواء، بغية مكافحة التصحر وتحقيق تحسين الإنتاجية فضلا عن الاستخدام المستدام وإدارة الموارد، تحت سلطة لجنة العلم والتكنولوجيا، أنشئ فريق من الخبراء من قبل مؤتمر الأطراف مع برنامج عمل محدد للمساعدة في تحسين كفاءة وفعالية

1- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تشهد حالات الجفاف و تصحر خطيرة خاصة في إفريقيا

<http://www.unccd.int/convention /menu.php>

لجنة العلم والتكنولوجيا، هذا الفريق من الخبراء الذي يعمل تحت سلطة لجنة العلم والتكنولوجيا، ويقدم المشورة بشأن مناطق الجفاف والتصحر.

خامسا- فريق الخبراء

فريق الخبراء يلعب دورا هاما، في توفير معلومات عن المعارف الحالية، ومدى التأثير والسيناريوهات المحتملة والآثار المترتبة على السياسات على مختلف المواضيع المعينة في برنامج عملها، معترف بها على نطاق واسع نتائج العمل الذي قام به فريق الخبراء، وتشمل نشر نتائجه على الأنشطة الجارية (المعايير والمؤشرات، والمعارف التقليدية ونظم الانذار المبكر)، فريق الخبراء يتطور ويجعل المعلومات متاحة لجميع المهتمين بشأن الآليات المناسبة للتعاون العلمي والتكنولوجي وتحدد المشاريع البحثية، التي تعزز الوعي حول التصحر والجفاف بين البلدان وأصحاب المصلحة على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني⁽¹⁾.

الفرع الثالث

مؤتمر كوبن هاغن لعام 2009

عقد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في ديسمبر 2009، بكوبن هاغن (الدانمارك)، وأثناء الجلسات رفيعة المستوى قد انعقدت مفاوضات غير رسمية في مجموعة تشمل الاقتصاديات الكبرى وممثلين عن المجموعات الإقليمية، ومجموعة المفاوضات الأخرى، وبنهاية مساء يوم 18 ديسمبر نتج عن هذه المحادثات اتفاق سياسي "اتفاق كوبن هاغن"، والذي تم عرضه على الاجتماع العام للدول الأطراف لإقراره، وبعد ثلاثة عشر ساعة من الجدل وافقت الوفود على "الإحاطة علما" باتفاق كوبن هاغن، وفي عام 2010 أعلنت ما يزيد على 140 دولة دعمها لاتفاق كوبن هاغن، كما قدمت ما يزيد على 80 دولة معلومات

1- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تشهد حالات الجفاف و تصحر خطيرة خاصة في افريقيا، مرجع سابق.

حول أهداف أو أعمال التخفيف لديها، كما وافقت الأطراف على مد فترة عمل الفريق المخصص المعني بالعمل والتعاون الطويل الأجل بموجب بروتوكول كيوتو، حتى انعقاد مؤتمر الأطراف في دورته السادسة عشر ومؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو في دورته السادسة¹.

بعيدا عن أضواء قمة كوبن هاجن العالمية حول المناخ، بدأ الغضب الجماهيري الدنماركي والدليل المظاهرات التي نظمتها الجمعيات المدافعة عن البيئة ودعاة العولمة البديلة، المتظاهرين وصفوا الاتفاق الذي تمخض عن ثلاثة عشر يوما من المفاوضات بالأجوف لأنه لا يتماشى مع التحديات التي تم تسطيرها لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري⁽²⁾.

اعتبرت المنظمات غير حكومية وفي مقدمتها منظمة السلام الأخضر (جرين بيس) طموحات قادة الدول الكبرى في مجال محاربة التغير المناخي محدودة جدا، مؤكدة أن الاتفاق ليس عادلا، بدليل أنه مرت سنتان منذ مؤتمر بالي حيث تم العمل دون هواده من أجل تمرير مطالب للقادة لمواجهة مخاطر المناخ الكارثية وتفاذي الخسائر في الأرواح والتي تقدر بمائتين الى ثلاث مئة ألف شخص كل عام، إلا أن القادة حسب أحد ممثلي منظمة جرين بيس لم يتصرفوا على نحو صحيح.

نتائج كوبن هاجن حسب جميع المتظاهرين تعتبر انتكاسة خاصة وان الموعد كان فرصة تاريخية لترجمة الأقوال والمطالب الى أفعال كثير من المتظاهرين اعتبروا اللقاء تبذير لوقت عدد كبير من الناس، بينما أشار البعض الآخر الى محدودية.

1- مؤتمر كوبن هاجن عبارة عن خاتمة مؤتمر الامم المتحدة للتغير المناخي، و هي غير ملزمة قانونا.

2- حسين عبد الله، مؤتمر كوبن هاجن وحماية البيئة، مطلع عليه في 16 أبريل 2016، على الموقع التالي:

إن هذه الاتفاقية لم تأخذ بعين الاعتبار مطالب الدول الفقيرة، كون قمة كوبن هاجن العالمية حول المناخ تشدد على ضرورة تكاتف الجهود لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري، وهذا من خلال تحديد سقف ارتفاع حرارة سطح الأرض بدرجتين مؤبنتين، مقارنة بما كانت عليه قبل الثورة الصناعية، وبإنشاء صندوق مالي لمساعدة الدول الفقيرة على مواجهة تداعيات هذه الظاهرة.

هذا الاتفاق الأقرب منه الى الفشل جاء بعد مخاض عسير عن مفاوضات استمرت ثلاثة عشر يوماً، بعد أن أجمع رؤساء دول وحكومات الدول الكبرى والناشئة الأكثر تلوثاً على اعتماد اتفاق، بدل الخروج بدون اتفاق من هذه القمة التي علق عليها بعض الأطراف أملاً كبيراً، خاصة بعد تهديد الصين بمقاطعة القمة، لرفض بكين إشراف منظمة الأمم المتحدة على مراقبة جهودها في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة. إذ أن اتفاق كوبن هاجن الذي جرى التفاوض عليه وراء الأبواب المغلقة، يتعارض مع قواعد الأمم المتحدة، يدعو في حده الأدنى، الدول الصناعية والدول النامية الى تأكيد التزامها بتقليص انبعاث الغازات الدفيئة خطياً بحلول نهاية يناير، لكنه لا يحدد موعداً نهائياً يتم بعده تقليص تلك الانبعاثات في شكل تدريجي⁽¹⁾.

الفرع الرابع

مؤتمر باريس لعام 2015

انعقد مؤتمر باريس لتغير المناخ في الفترة من 29 نوفمبر إلى 13 ديسمبر 2015 في باريس، وتضمن هذا المؤتمر الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، والدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو. كما انعقدت ثلاث هيئات فرعية وهي الدورة الثالثة والأربعون

1- حسين عبد الله، مؤتمر كوبن هاجن وحماية البيئة، مطّلع عليه في 16 أبريل 2016، على الموقع التالي:

للهيئة الفرعية للتنفيذ، والجزء الثاني عشر من الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز، وقد حضر مؤتمر باريس لتغير المناخ ما يزيد على 36000 مشارك، منهم 23600 من مسؤولي الحكومات، و9400 من مندوبي الهيئات ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، و3700 من أعضاء وسائل الإعلام. وقد تركّز العمل في باريس على دفع المفاوضات الخاصة بنتائج باريس، وتشمل اتفاقية ملزمة قانوناً والقرارات ذات الصلة، وذلك بهدف الوفاء بالمهام والالتزامات. حيث تم تكليف الفريق العامل " بإعداد بروتوكول " أو أداة قانونية أخرى أو نتيجة يتفق عليها، ذات قوة قانونية بموجب الاتفاقية الإطارية، تطبق على جميع الأطراف، ويتم إقرارها في الدورة الحادية العشرون بمؤتمر الأطراف.

ويخلص هذا التقرير كيف تم الوصول إلى اتفاق باريس والقرار الخاص بها " اتفاقية باريس " ويتضمن المناقشات التي جرت في الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز، كما يخلص التقرير المناقشات التي تمت في مؤتمر الأطراف العامل بوصفة اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، والهيئة الفرعية للتنفيذ، والهيئة الفرعية للمنشورة العلمية والتكنولوجية.

وتتمثل أبرز نقاط الاتفاق الذي تم إقراره بالعاصمة الفرنسية باريس، في اختتام قمة المناخ، في الحد من ارتفاع الحرارة أدنى بكثير من درجتين مئويتين، ومراجعة التعهدات الالتزامية كل خمس سنوات، وزيادة المساعدة المالية لدول الجنوب، وتعهد المجتمع الدولي بحصر ارتفاع درجة حرارة الأرض وبإبقائه دون درجتين مئويتين وبمتابعة الجهود لوقف ارتفاع الحرارة عند 1.5 درجة مئوية.

وتم تحديد هدف الدرجتين المئويتين قياسا بعصر ما قبل الصناعة في كوبن هاجن عام 2009، مما يفرض تقليصا شديدا لانبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، باتخاذ إجراءات للحد من استهلاك الطاقة، والاستثمار في الطاقات البديلة، وإعادة تشجير الغابات. وأعلنت 186 دولة من 195 عن إجراءات للحد من تقليص انبعاثات من الغازات الدفيئة في أفق الفترة 2025-2030، لكن حتما في حال احترام هذه التعهدات، فإن ارتفاع درجة حرارة الأرض سيكون بنحو ثلاثة درجات مئوية¹.

والهدف هو التخفيض من ذروة انبعاثات الغازات الدفيئة بأسرع ما يكون والقيام بعمليات خفض سريع إثر ذلك، بهدف التوصل إلى توازن بين الانبعاثات التي تسببها أنشطة بشرية، والانبعاثات التي تمتصها أبار الكربون خلال النصف الثاني من القرن، في إشارة محتملة إلى الغابات، وأيضا تقنية الالتقاط وتخزين ثاني أكسيد الكربون التي تتبعث في الفضاء. وتتمثل أهم إحدى الإجراءات في الاتفاق، في وضع آلية مراجعة كل خمس سنوات للتعهدات الوطنية التي تبقى اختيارية.

وستجرى أولى مراجعة إجبارية عام 2025، ويتعين ان تشهد المراجعات التالية إحراز تقدم. وقبل ذلك دعيت مجموعة الخبراء الدوليين في المناخ إلى إعداد تقرير خاص عام 2018 حول سبل التوصل إلى 1,5 درجة مئوية، والجهود المرتبطة بمثل هذا الارتفاع في درجات الحرارة وفي ذلك العام تجري 195 دول أول تقييم لأنشطتها الجماعية وتستدعى عام 2020 على الأرجح لمراجعة مساهمتها.

1-اتفاق باريس أول اتفاق عالمي بشأن المناخ، انعقدت أثناء مؤتمر الأمم المتحدة 21، و هو اتفاق ملزم، صادق عليه

195 دولة في 2015/12/12

يهدف الى احتواء الاحترار العالمي .

يتعين أن تكون الدول المتقدمة في الطليعة، في مستوى اعتماد أهداف خفض الانبعاثات، في حين يتعين على الدول النامية مواصلة تحسين جهودها في التصدي للاحتباس الحراري في ضوء أوضاعها الوطنية.

كما وعدت الدول الغنية عام 2009 بتقديم مئة مليار دولار سنويا بداية من 2020 لمساعدة الدول النامية على تمويل انتقالها إلى الطاقات النظيفة، ولتتلاءم مع انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، التي تعتبر هي أولى ضحاياها. كما طلبت الدول النامية أن ينص الاتفاق على أن مبلغ المئة مليار دولار ليس سوى "حد أدنى" وسيتم اقتراح هدف مرقم جديد عام 2025. من جهة أخرى ترفض الدول المتقدمة أن تدفع وحدها المساعدة، وتطالب دولا مثل الصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة والدول النفطية الغنية أن تساهم في ذلك.

ونص الاتفاق على وجوب أن تقدم الدول المتقدمة موارد مالية لمساعدة الدول النامية، و تشجيع باقي الأطراف أو مجموعة دول على تقديم الدعم على أساس طوعي، ويعني ذلك مساعدة الدول التي تتأثر بالاحتباس الحراري حين تصبح الموائمة غير ممكنة، وتشمل الخسائر التي لا يمكن تعويضها والمرتبطة بذوبان كتل الجليد أو ارتفاع مستوى المياه.¹

وبدون أن يسوي كافة المشاكل، فإن اتفاق باريس يخصص فصلا كاملا لهذه المسألة، وهو ما يشكل نصرا بحد ذاته للدول الأشد هشاشة مثل الدول الواقعة على الجزر. فهو يعزز الآلية الدولية المعروفة بآلية وارسوا المكلفة بهذه المسألة، والتي لا يزال يتعين تحديد إجراءاتها العملية. وهذه المسألة حساسة بالنسبة للدول المتقدمة خصوصا الولايات المتحدة التي تخشى الوقوع في مساءلة قضائية بسبب مسؤوليتها التاريخية عن الاحتباس الحراري.

1- اتفاق باريس أول اتفاق عالمي بشأن المناخ ، مرجع سابق.

وتوصلت هذه الدول إلى إدراج بند يوضح أن الاتفاق لن يشكل قاعدة لتحميل المسؤوليات أو المطالبة بتعويضات.

المطلب الثاني

التزامات الدول على الصعيد الداخلي

بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، يعتمد الأفراد في المقام الأول على دولهم لحماية حقوق الإنسان المتعلقة بهم، لكن ومع تغير المناخ ومن غير المؤكد وللأسباب السالفة الذكر، أنه يمكن من تحميل إحدى الدول مسؤولية الضرر الناجم عن تغير المناخ، وقد منح قانون حقوق الإنسان حماية أكثر فعالية فيما يتعلق بالتدابير التي تتخذها الدول لمواجهة تغير المناخ.

فعلى سبيل المثال، إذا اضطر أفراد مغادرة مكان نتيجة التعرض لخطر شديد، يجب على الدولة أن تكفل ضمانات مناسبة، وتتخذ تدابير لتفادي عمليات الإخلاء القسري، وبالمثل فقد نظرت هيئات قضائية وطنية وإقليمية ودولية، وشبه قضائية بالضرر البيئي الشيء الذي أثر ذلك على حقوق الإنسان، مثل الحق في الحياة، الحق في الصحة، والحق في الحياة الخاصة وفي الحياة الأسرية والحق في الحصول على معلومات، وبالإمكان المحاكم وهيئات المعاهدات شبه القضائية المعنية بحقوق الإنسان أن تنظر في حالات مماثلة يرتبط فيها الضرر البيئي بتغير المناخ، وفي هذه الحالات سيظهر أن جوهر القضية ينتقل في ما إذا كانت الدولة قد تفجست بسبب أفعالها أو تغاضيها عن حماية فرد من أثر ضار يمس حقا من حقوقه⁽¹⁾.

1- غازي حسين صباريني، الوجيز في حقوق الإنسان وحياته الأساسية، ط2، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1997، ص ص24-26.

الفرع الأول

الإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

يعبر بشكل مختلف من معاهدة إلى أخرى عن التزامات الدول فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فمثلا يتطلب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الدول في المادة (1)2 منه «اتخاذ خطوات» في حدود أقصى ما تسمح به مواردها المتاحة بغية تحقيق الاعمال الكامل على نحو تدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتطلب العهد أيضا من الدول ان تكفل التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون تمييز وأن تضمن الحق المتساوي للرجل والمرأة في التمتع⁽¹⁾ بهذه الحقوق، وتصوغ معاهدات أو دساتير أخرى الإلتزامات بطريقة مختلفة، بل وتشمل حتى إجراءات محددة يجب على الدول اتخاذها، مثل اعتماد تشريعات أو تعزيز هذه الحقوق في السياسات العامة.

والإلتزام بتحقيق الأعمال الكامل على نحو تدريجي جانب محوري من جوانب التزامات الدول فيما يتصل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بموجب معاهدات حقوق الإنسان الدولية، ويدخل في صميم هذا المفهوم الإلتزام باتخاذ تدابير ملائمة في حدود أقصى ما تسمح به مواردها المتاحة، من أجل الأعمال الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإشارة إلى "الموارد المتاحة" تعكس الإقرار بأن أعمال هذه الحقوق يمكن أن يعاق بفعل الافتقار إلى الموارد، وأنه لا يمكن أن يتحقق إلا على امتداد فترة من الزمن، وبالمثل فإنها تعني أن امتثال الدولة لالتزامها باتخاذ تدابير ملائمة هو أمر يقيم في ضوء الموارد المالية وغيرها-المتاحة لها- ويسمح أيضا كثير من الدساتير الوطنية بالإعمال التدريجي لبعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

1-غازي حسين صباريني، مرجع سابق ، ص30.

ونصوص "الإعمال التدريجي" الواردة في معاهدات الأمم المتحدة الأخرى تتضمنها المادة 4 من اتفاقية حقوق الطفل والمادة 4(2) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ومع أنه يجوز للدول إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نحو تدريجي، فإنه يجب عليها أيضا اتخاذ إجراءات عاجلة بغض النظر عن الموارد التي لديها، في خمسة مجالات هي: القضاء على التمييز، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية غير الخاضعة للإعمال التدريجي، والالتزام بـ "اتخاذ خطوات" والتدابير غير التراجعية والالتزامات الدنيا.

وعلاوة على ذلك، فإنه لتوضيح معنى التزامات الدول، توضع هذه الالتزامات تحت ثلاث عناوين هي: الاحترام (الامتناع عن التدخل في التمتع بالحق) والحماية (منع الآخرين من التدخل في التدخل في الحق)، والإعمال (اعتماد تدابير ملزمة من أجل الإعمال الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)⁽¹⁾.

الفرع الثاني

الحصول على المعلومات والمشاركة في صنع القرار

تعتبر التوعية والحصول على المعلومات في غاية الأهمية لجهود التصدي لتغير المناخ، وتعد الممارسات الجيدة في التوعية العامة ومشاركة الجمهور والحصول على المعلومات هي الممارسات القابلة للتطبيق والقياس، والتشاركية، والمراعية للفوارق الجنسية، والمستدامة. وتحتاج مثل هذه المبادرات الى تدعيمها بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك إلى الشبكات الاجتماعية والممارسات الثقافية المحلية التي تعزز الاستدامة، ومن التحديات الرئيسية التي تواجه محاولات الأطراف رفع مستوى الوعي بقضايا تغير المناخ هناك عدم كفاية التمويل، وعدم وجود امكانية الحصول على الدعم التقني، وخصوصا عند

1- محمود اسماعيل عمار، حقوق الإنسان بين التطبيق والضياع، دار مجدلاوي للتوزيع والنشر، عمان، 2002،

وضع مواد تثقيفية، وعدم كفاية الإرادة السياسية لطرح سياسات فعالة، وحدد صناع السياسات والشباب ووسائل الإعلام، باعتبارهم الفئات المستهدفة الرئيسية لتعزيز الوعي العام بقضايا تغير المناخ، ففيما يتعلق بالفئة الأخيرة، اقترح المشاركون تدريباً خاصاً للصحفيين، بشأن إعداد التقارير البيئية والمنظمات غير الحكومية المعنية بتحسين جهودها في مجال الاتصال، منها المؤتمرات الصحفية، والإعلانات المطبوعة، ووسائل الإعلام على الإنترنت، والأفلام القصيرة، ومن شأن مثل هذا التنوع أن يضمن زيادة عدد المواطنين من مختلف طبقات المجتمع المدركين لتغير المناخ والمشاركين في أنشطة التخفيف منه.

ثمة حاجة إلى حلول شاملة لتحسين التثقيف بشأن تغير المناخ، بما في ذلك النهج التي تستند إلى الاحتياجات والموجهة قطرياً والتي تهدف إلى إحداث أثر عن طريق تغير السلوك، وينبغي إدماج التثقيف بشأن تغير المناخ في المناهج الدراسية الرسمية وفي جميع المواضيع، وأقر المشاركون كذلك بأهمية التعليم الرسمي وغير الرسمي، إذ يساعد التعليم الرسمي على تقديم مبادئ توجيهية وتربوية واضحة، في حين يدعم التعليم غير الرسمي الإطار الرسمي.

وفيما يتعلق بالتدريب، سعى المشاركون إلى الحصول على مزيد من الفرص، ولاسيما فيما يتعلق بالوصول إلى وسائل تمويل مثل آلية التنمية النظيفة، وبرنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية. وفي العديد من الحالات، تكون المشاريع الاقتصادية غير المحلية هي الوحيدة التي لها القدرة على الوصول إلى هذه الموارد، كما كان المشاركون مهتمين بزيادة فرص التدريب على تدابير التقييم والتكيف وخاصة تلك المرتبطة بالإدارة الفعالة للموارد المائية وبالممارسات الزراعية⁽¹⁾.

1- عودة الجيوشي، حماية الطبيعة وحقوق الإنسان، نحو ميثاق اقليمي أخلاقي بيئي، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، ص15.

الفرع الثالث

المبادئ التوجيهية لوضع السياسات البيئية

ينبغي لمعايير ومبادئ حقوق الإنسان، وضع السياسات في مجال تغير المناخ، وتعزيز اتساق السياسات والنتائج المستدامة، وبموجب اطار حقوق الإنسان الانتباه الى أهمية تنسيق السياسات، وتدابير تغير المناخ مع أهداف حقوق الإنسان الشاملة، عن طريق تقييم الآثار الممكنة.

وفضلا على ذلك، يركّز النظر في قابلية التأثر بتغير المناخ والقدرة على التكيف معه، وتولي عناية خاصة لأفراد المجتمع المهمشين والضعفاء، ويسعى اطار حقوق الإنسان لتمكين الأفراد وإبراز الأهمية القصوى لمشاركة الأفراد والمجتمعات المحلية مشاركة فعالة في عمليات اتخاذ القرار التي تؤثر في حياتهم.

وبالمثل تبرز معايير حقوق الإنسان الحاجة الى تحديد أولويات تمتع جميع الأشخاص بالمستويات الدنيا على الأقل من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل الاستفادة من الرعاية الصحية الأساسية والتعليم الابتدائي المحلي، كذلك الإشارة إلى أهمية الآليات المتبادلة في تنفيذ التدابير والآليات في مجال تغير المناخ، بإتاحة سبل الأنصاف الإداري والقضائي في حالات انتهاكات حقوق الإنسان⁽¹⁾.

1- عودة الجيوشي، المرجع السابق، ص20.

خاتمة

في الأعوام الأخيرة بلغ العالم بصفة عامة درجة مذهلة من التطور، وفي كل المجالات، وهو الشيء الذي سمح للمجتمعات بالتعود على العيش في مستويات رفيعة، ما يجعل الإنسان يركض خلف التكنولوجيات الحديثة مهما كان الثمن، ولو على حساب بيئته.

يتضح من خلال هذا البحث مدى خطورة التهديد التي تتعرض له البيئة نتيجة التغير المناخي حيث يظهر ذلك في حدوث الأضرار التي يتمثل سببها في الأنشطة التي يقوم بها الإنسان، والانبعاثات الغازية المنبعثة من المصانع، و المحركات و الثلجات....الخ.

فباتت تأثيرات التغير المناخي على حقوق الإنسان من المسائل الخطيرة المطروحة على مستوى العالم، إذ أنها مست العديد من الحقوق الأساسية للإنسان كحق العيش في بيئة سليمة، والتمتع بالحق في الصحة إلا انه و كنتيجة لنشاطات الإنسان أصبح العالم يعاني من ظاهرة التغير المناخي، الذي مس العديد من القطاعات نذكر مثلا الزراعة، تسبب المجاعة وقلة التغذية، وانتشار الأمراض والأوبئة، وكذا ظاهرة الجفاف التي تأثر على المنتجات الزراعية، و عليه فهناك تأثير و تأثر شديد بين حقوق الإنسان و التغير المناخي، وهذا ما دفع المجتمع الدولي لمحاولة التقليل من هذه المخاطر والتغيرات من خلال إبرام اتفاقيات في هذا المجال، حيث يتطلب معالجة مشكلة التغير المناخي تكاتف الجهود الدولية من أجل مواجهتها بشكل ناجح من خلال تبينها كلا من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992، حيث تناولت هذه الاتفاقية أهم الالتزامات من بينها الإبلاغ عن الانبعاث، أي يجب على جميع الأطراف إعداد تقرير البيانات الوطنية تحتوي على معلومات عن انبعاث الغازات الدفيئة كما تقع التزامات على عاتق البلدان الصناعية .

كما تبنت أيضا الدول اتفاقية لمكافحة التصحر التي هي أيضا كغيرها من الجهود التي دخلت للحد من مشكلة التغير المناخي، التي تعتبر الوحيدة التي تم استخلاصها من توصية مباشرة بمؤتمر جدول الأعمال ال 21 حيث تقوم على مبدأ الشراكة والمشاركة واللامركزية

تتكون من 194 عضو بما فيها الجزائر، و تعتبر العمود الفقري لإدارة الحكم الرشيد والتنمية المستدامة مما يجعلها تحمل صفة العالمية للمساعدة في الترويج للاتفاقية حيث أعلن عام 2006 عن السنة الدولية للصحاري والتصحر، ولكن المناقشات نشبت بشأن مدى فعالية السنة الدولية على المستوى العملي.

هذه الاتفاقية جاءت نتيجة نظرها في مسألة التصحر وتأثيره العالمي. أنشأت هذه الاتفاقية بتحديد ولايتها واختصاصها أو ممثلين حكوميين مختصين في ميادين الخبرة ذات الصلة بمكافحة التصحر وتحقيق آثار الجفاف.

وفي 2009 أبرمت اتفاقية كوبن هاجن التي هي أيضا تعد من الاتفاقيات الهامة حول تغير المناخ التي قامت بإبرام اتفاق جديد لحماية البيئة من مخاطر التغيرات المناخية، وتخفيض الغازات الدفيئة حيث اختتم الاجتماع بنتائج مخيبة بعد مفاوضات مكثفة، حيث كانت ليست كافية لمواجهة التحديات السلبية لعملية تغير المناخ.

وفي الأخير كما ذكرنا اتفاقية باريس 2015 التي كان الهدف منها الحد من ارتفاع الحرارة، والتوصل إلى ذروة انبعاثات الغازات الدفيئة بأسرع ما يكون والقيام بعمليات خفض سريع. فهو اتفاق عالمي بشأن المناخ، كما انه اتفاق تاريخي وطموح يلزم جميع دول العالم بمكافحة تغير الاقتصاد منخفض الكربون ومستقبل مستدام وهو ما توصلت له 195 دولة في اجتماع الأطراف الحادي عشر (cop 21) في باريس في 12 ديسمبر 2015.

بالإضافة إلى تبني بعض الدول هذه الاتفاقيات وسنها كقوانين وطنية يقنتدى بها من أجل تنمية الوعي لدى الأفراد، وكذا تحقيق مساهمة فعالة في هذا المجال.

بناء على ذلك ، نرى أن رغم كل هذه الجهود المبذولة من أجل الحد من التغير المناخي إلا أنه يمكن القول بأن هذه الاتفاقيات ليست ناجحة بشكل كامل، كون أن الدول لم تسعى لتنفيذها أو تطويرها وإنما اقتصرت على المصادقة عليها فقط.

أما بالنسبة لمؤتمر باريس المبرم مؤخرا فصحيح أنها تمثل تحديا حقيقيا للدول النفطية بصفة عامة، لكن في نفس الوقت فهي فرصة حقيقية لهذه الدول من أجل التعاون مع جميع الشركاء محليا، إقليميا، وعالميا في مجال نقل التكنولوجيا للاستثمار في الطاقة المتجددة، وكذلك للاستفادة من العديد من الفرص لتمويل البرامج المتاحة من خلال اتفاقية باريس بشأن تغيير المناخ.

وبالتالي نأمل ان يكون لهذه الاتفاقيات صدى خاصة هذه الأخيرة المنعقدة في باريس 2015، ونرجو من الدول أن تخصص من وقتها ومن ميزانياتها من أجل تجسيدها على أرض الواقع وجعلها من الأولويات قبل فوات الأوان، بالإضافة إلى نشر الوعي على أوسع نطاق بين الأفراد وزرع فيهم الرغبة ومسؤولية الحفاظ على مستقبل الأرض وتجنب كل ما يضر بالمناخ.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أمير فرج يوسف، موسوعة قانون حقوق الإنسان الدولي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2007
2. جابر ابراهيم الراوي، حقوق الإنسان وحرياته في القانون الدولي والشريعة الاسلامية، دار وائل للطباعة والنشر، 1999، عمان
3. راتب أحمد قبيعة، محيط المعرفة والعلوم، تلوث الجو، تلوث المياه، تلوث التربة، طبعة خاصة، دار الراتب الجامعية، الجزائر، 2008
4. سبنسر ر. ورت، اكتشاف الاحتباس الحراري الكوني، ترجمة مركز التعريب والترجمة، الدار العربية للعلوم، ط1
5. سعاد الصباح، حقوق الإنسان، ط1، الإسكندرية، 2003
6. سعيد سالم جويلي، المدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003
7. سعيد محمد احمد باناجة، دراسة مقارنة حول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بيروت، 1985
8. سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت
9. سهيل حسين الفتلاوي، حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007
10. شريف محمد سمير فياض، أثر التغيرات المناخية على وضع الزراعة والغذاء في مصر، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، 2009

11. شطاب كمال، حقوق الإنسان في الجزائر بين الحقيقة الدستورية والواقع المفقود، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005
12. صالح بن عبد الله الراجحي، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، ط1، مكتبة العبكان، الرياض، 2004
13. صلاح الدين أحمد حمدي، دراسات في القانون الدولي العام، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2002
14. صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010
15. عبد الحكيم ميهوبي، التغيرات المناخية، الأسباب، المخاطر ومستقبل البيئة العالمية، دار الخلدونية، 2006
16. عبد العزيز قادري، حقوق الإنسان في القانون الدولي و العلاقات الدولية، المحتويات والآليات، دار هومة للطباعة، الجزائر
17. عمار مساعدي، مبدأ المساواة وحماية حقوق الإنسان في أحكام القرآن ومواد الإعلان، دار الخلدونية، الجزائر
18. عمر سعد الله، حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
19. عمر صدوق، دراسة في مصادر حقوق الإنسان، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
20. غازي حسين صباريني، الوجيز في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ط2، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1997
21. فتحي إسماعيل حرقة وسامية محمد بيومي وشريف محمد القاضي، تلوث البيئة إلى أين؟ المكتبة العصرية، ط1 المنصورة، 2009

22. مازن ليلو راضي، حيدر أدهم عبد الهادي، المدخل لدراسة حقوق الإنسان ، دار قنديل لنشر والتوزيع، الأردن، 2010
- سعيد محمد باناجة، دراسة مقارنة حول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بيروت، 2008
23. محمد السيد ارناؤوط، الإنسان والبيئة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993
24. محمد أمين عامر ومصطفى محمود سليمان، تلوث البيئة ومشكلة العصر، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1999
25. محمد يوسف علوان، محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان المصادر ووسائل الرقابة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008
26. محمد يوسف علوان، محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، المصادر ووسائل الرقابة، الجزء الأول، ط12، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005
27. محمود إسماعيل عمار، حقوق الإنسان بين التطبيق والضياع، دار مجدلاوي للتوزيع والنشر، عمان، 2002
28. مصطفى كمال طلبه، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إنقاذ كوكبنا - التحريات والآمال، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت
29. نبيل عبد الرحمان ناصر الدين، ضمان حقوق الإنسان و حمايتها وفقا للقانون الدولي والتشريع الدولي، الإسكندرية، 2006
30. نبيل محمود حسن، المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والعلاقة بينهما، 2006
31. هاني سليمان الطعيمات، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ، 2003

32. وسيم حسام الدين الأحمد، الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان الخاصة،

الأردن

33. يحيى الجمل، حصاد القرن العشرين في علم النفس، دار الشروق، القاهرة، 2006

الرسائل والمذكرات الجامعية:

1- حورية أيت قاسي، تطور الحماية الدولية للاجئين، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في

القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014.

2- عزوز غربي، حقوق الإنسان بالمغرب العربي، رسالة دكتوراه العلوم في العلوم

السياسية، جامعة الجزائر، 2012/2013.

3- حسنين المحمدي بوادي، حقوق الإنسان بين مطرقة الإرهاب وسندات الغرب

الغرب، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2001.

4- عبد الحق خنتاش، مجال تدخل الهيئات اللامركزية في حماية البيئة في الجزائر،

رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مباح، 2011.

5- عيسى لعلاوي، النظام القانوني الدولي لمكافحة التغيرات المناخية، مذكرة لنيل

شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق بن عكنون، 2012.

6- لقمان بامون، المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي عن جريمة التلويث البيئي،

رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مباح، الجزائر، 2012.

المقالات

1- إدارة مجلة المدرسة الوطنية لإدارة المجلد 20، العدد 2، 2010، عدد 40، 2013.

2- امانى قنديل، "حقوق الإنسان بين الجهود الدولية والعمل الدولي المنظم"، مجلة

السياسة الدولية، ال عدد 96، أبريل 1989.

- 3- أوليفيا دون وفرانسوا جيمين، "تعريف الهجرة البيئية"، نشرة الهجرة القسرية، العدد 31، 2008.
- 4- بان كمون، التغيير المناخي، "معا لريح المعركة"، مقال منشور في تقدير التنمية البشرية، 2007-2008.
- 5- جريدة النهار، يوم 13-12-2009. www.djazair/ennahar
- 6- رشيد عدنان هزاع، الاحترار وعالمنا العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 494، 2000
- 7- مصطفى كامل السيد، "حقوق الإنسان في المجتمع الدولي قضايا نظرية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 96، افريل 1989
- 8- منصور مجاجي، "المدلول العلمي والمفهوم القانوني للتلوث البيئي"، مجلة المفكر، العدد الخامس، الجزائر

الاتفاقيات و المؤتمرات الدولية

1. منظمة الصحة العالمية، إعلان ألماتا الخاص بالرعاية الصحية الدولية الصادر عن مؤتمر ألماتا المنعقد خلال الفترة من 6 إلى 12 سبتمبر عام 1978.
2. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعتمد من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم 2200 المؤرخ في 16/12/1966، ودخل حيز النفاذ في جانفي 1976.
3. الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 44/25 المؤرخ في 20 نوفمبر 1989، ودخلت حيز النفاذ في 2 سبتمبر 1990.

4. بروتوكول كيوتو هو البروتوكول الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، تم اعتماده بكيوتو باليابان، تمت المصادقة عليه من طرف 174 دولة ،و دخل حيز النفاذ في 2004/11/18 .
5. اعلان فانكوفر بشأن المستوطنات البشرية . اعتمد وأصدره المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في دورته العشرين، يوم 27 نوفمبر 1976.
6. مؤتمر كوبن هاغن عبارة عن خاتمة مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي ،و هي غير ملزمة قانونا
7. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، اعتمدت بباريس بتاريخ 27 يونيو 1994 ،دخلت حيز النفاذ في في ديسمبر 1996
8. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المؤرخة في 17 جوان 1994، صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-53 المؤرخ في 22 جانفي 1996، ج.رج.ج.د.ش. العدد6 الصادر في24جانفي 1996.
9. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، اعتمدت في باريس يوم 17 يونيو 1994 ودخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 1996.
10. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن بتغير المناخ ، أبرمت في 9 ماي 1992 ودخلت حيز النفاذ في21 مارس 1994، وصادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 99/93 المؤرخ في 10/04/1993 ا ،ج.ر. عدد 24 ،الصادرة بتاريخ 21/04/1993، ص04 .
11. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تتضمن 26 مادة ،تمت المصادقة عليها عن طريق المرسوم رقم 47 لسنة 1996 ،دخلت حيز النفاذ بتاريخ 09/05/1992 .

12. الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، الهيئة الفرعية للتنفيذ، الدورة الثالثة والثلاثون ، من 3 نوفمبر إلى 4 ديسمبر 2010
13. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعتمد من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم 2200 المؤرخ في 16/12/1966، ودخل حيز النفاذ في جانفي 1976.
14. الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 44/ 25 المؤرخ في 20 نوفمبر 1989، ودخلت حيز النفاذ في 2 سبتمبر 1990.
15. بروتوكول كيوتو هو البروتوكول الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، تم اعتماده بكيوتو باليابان، تمت المصادقة عليه من طرف 174 دولة ، و دخل حيز النفاذ في 18/11/2004 .
16. إعلان فانكوفر بشأن المستوطنات البشرية . اعتمد وأصدره المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في دورته العشرين، يوم 27 نوفمبر 1976.
17. مؤتمر كوين هاجن عبارة عن خاتمة مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي ، و هي غير ملزمة قانونا
18. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المؤرخة في 17 جوان 1994، صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-53 المؤرخ في 22 جانفي 1996، ج.رج.ج.د.ش. العدد6 الصادر في 24جانفي 1996.
19. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، اعتمدت في باريس يوم 17 يونيو 1994 ودخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 1996.

20. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن بتغير المناخ ، أبرمت في 9 ماي 1992 ودخلت حيز النفاذ في 21 مارس 1994، وصادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 99/93 المؤرخ في 10/04/1993 ا ، ج.ر. عدد 24 ،الصادرة بتاريخ 21/04/1993، ص04 .
21. الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، الهيئة الفرعية للتنفيذ، الدورة الثالثة والثلاثون ، من 3 نوفمبر إلى 4 ديسمبر 2010
22. بروتوكول كيوتو المؤرخ في 11 ديسمبر 1997، صادقت عليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-144 المؤرخ في 28 أبريل 2004 ، ج.رج.د.ش. العدد 29 الصادر في 9 ماي 2005.
23. مؤتمر باريس بشأن المناخ ،مؤرخ في 12/12/2015 .
24. الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، أصدرتها الأمم المتحدة في 28 يوليو 1951 وبدأ نفاذها في 22/04/1954.

الوثائق:

- 1-محاضرات الأستاذة قايدي سامية، محاضرات في مادة التنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، السنة الجامعية 2014/2015.
- 2-حميد مجول النعيمي، الجهود الدولية والعربية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، الاتفاقيات الدولية (الواقع والطموحات في دول المنطقة)، كلية العلوم بجامعة الشارقة.
- 3- عودة الجبوشي، حماية الطبيعة وحقوق الإنسان، نحو ميثاق إقليمي أخلاقي بيئي، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة.

4- أيت قاسي حورية، محاضرات في مادة النزوح البيئي، كلية الحقوق، جامعة مولود

معمري، تيزي وزو، السنة الجامعية، 2015-2016

5- تقرير التنمية البشرية، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عام 2000.

مواقع الأنترنت:

25. أبو عفيفة خليل عبد الحميد سليمان، اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير

المناخ، بين الواقع والتطبيق، مطلع عليه في: 13 أبريل 2016 على الموقع

التالي: <http://repository-sustech.edu/handle/123456789/5147>

26. برناديت جيميل (باحث المقر الرئيسي للشبكة الدستورية)، النساء وتغير

المناخ، مطلع عليه 2016/04/04، على الموقع التالي: www.gnrd.net

27. بريان هانسفود، المكتب الاعلامي لليونيسف في نيويورك،

bhomsford@unicef.org تاريخ الاطلاع: 24 جويلية 2015.

28. بوابة عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال تغير المناخ، الموقع

الالكتروني: www.unorgbrclimat

29. تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ الأول 1990 والثاني

1995 والثالث 2001 والرابع 2007 على موقع الهيئة

<http://www.ppcc.ci>

30. حسين عبد الله، مؤتمر كوين هاجن وحماية البيئة، مطلع عليه في 16

أفريل 2016، على الموقع التالي: www.shoroknews.com

31. حسين عبد الله، مؤتمر كوين هاجن وحماية البيئة، مطلع عليه في 16

أفريل 2016، على الموقع التالي: www.shoroknews.com

32. خالد مجد الدين، أخبار مصر، "تغير المناخ... كيف يؤثر على النساء"، مطلع عليه في: 2016/04/02 على الموقع: www.egynews.net
33. دستور جنوب افريقيا المعتمد في 8 ماي 1996 وكما جرى تعديله في 11 أكتوبر 1996 بواسطة الجمعية الدستورية.
34. قانون رقم 03-10 مؤرخ ف 19 جمادى الأولى 1924هـ الموافق لـ 19 يوليو 2003 يتعلق بالحماية البيئية في إطار التنمية المستدامة، ج.ر. عدد 43 لسنة 2003.
35. ويكيبيديا الموسوعة الحرة الاتفاقية بشأن تغير المناخ UNFCCC، <http://www.unfccc.int/4968>
36. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، حقوق الطفل، <http://www.wikipedia.org>
37. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، <http://www.int/media.centernews/page/hghhghdetail.asp?highlightD:181>
38. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، تأثيرات التغير المناخي على البشر، على الموقع: <http://www.ar.m.wikipedia.org>
39. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة wwwa.ar.wikipedia.org
- ثانيا - المراجع باللغة الفرنسية
40. **BERINICE Cousin**, *Lorsque le changement climatique devient cause de migration : la notion de «réfugié climatique » au centre des débats-Le cas des iles de Tuvalu*, Mémoire bibliographique de spécialisation professionnelle, Université de Provence Aix Marseille, 2010.
41. FRANÇOIS Jean ,Théologie de droit de l'homme , Paris ,1980.
42. <http://www.unccd.int/convention/menu.php>
43. **MAYER Benoît** , « Pour en finir avec la notion de « réfugiés environnementaux » : Critique d'une approche individualiste et

universaliste des déplacements causés par des changements», op-cit, p.52,

http://www.mcgill.ca/jsdlp/files/jsdlp/7_1_2_mayer_0.pdf

44. **PECOURT Sophie**, *Protection des déplacés et réfugiés climatiques*, Certificat de formation continue en droits de l'homme, Université de Genève, 2008.

الفهرس

الفهرس

1.....مقدمة

الفصل الأول

ظاهرة التغير المناخي وحقوق الإنسان

5.....المبحث الأول: ظاهرة التغير المناخي

6.....المطلب الأول: مفهوم ظاهرة التغير المناخي

6.....الفرع الأول: تعريف التغير المناخي

6.....أولاً- التعريف اللغوي

6.....ثانياً- التعريف الاصطلاحي

6.....ثالثاً- التعريف القانوني

7.....الفرع الثاني: آثار ظاهرة التغير المناخي على البيئة

7.....أولاً- التأثير السلبي على الإنتاجية الزراعية

8.....ثانياً- التصحر

9.....ثالثاً- الآفات والأمراض

10.....المطلب الثاني: العوامل المساهمة في التغير المناخي

10.....الفرع الأول: ظاهرة الاحتباس الحراري

11.....أولاً- تعريف الاحتباس الحراري

12.....ثانياً: آثار ظاهرة الاحتباس الحراري

14.....الفرع الثاني: ثقب الأوزون

15.....الفرع الثالث: التلوث

16	أولاً- التلوث المائي
18	ثانياً- التلوث الهوائي
19	الفرع الرابع: طبيعة السطوح والمسطحات المائية
19	أولاً- طبيعة السطوح
18	ثانياً- المسطحات المائية (المحيطات والبحار والبحيرات والأنهار)
21	المبحث الثاني: ماهية حقوق الإنسان
22	المطلب الأول: مفهوم حقوق الإنسان
23	الفرع الأول: تعريف حقوق الإنسان
23	أولاً- الحقوق
23	ثانياً- الإنسان
24	الفرع الثاني: خصائص حقوق الإنسان
24	أولاً- حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة وذات الاعتماد المتبادل
25	ثانياً- حقوق الإنسان ذات مفهوم متطور وطبيعة حركية
26	ثالثاً- حقوق الإنسان تكمن في الكرامة الإنسانية
26	رابعاً - الأصل أن حقوق الإنسان هي مسألة داخلية ووطنية
26	خامساً - الطابع العالمي
27	سادساً- حقوق الإنسان تقوم على مشاركة الفرد
27	سابعاً- غير قابلة للتنازل عنها
27	المطلب الثاني: مصادر حقوق الإنسان وأهم الاتفاقيات الدولية
29	الفرع الأول: مصادر حقوق الإنسان
29	أولاً-المصادر القانونية
30	ثانياً-المصادر القانونية الوطنية
31	ثالثاً- المصادر الدينية

- 31 الفرع الثاني: حقوق الإنسان في ظل الإعلانات والاتفاقيات الدولية
- 32 أولا- الإعلان العالمي لحقوق الانسان
- 33 ثانيا - العهدين الدوليين لحقوق الإنسان
- 35 ثالثا-اتفاقية حقوق الطفل
- 35 رابعا-الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين

الفصل الثاني

تأثير التغير المناخي على حقوق الإنسان والجهود الدولية للحد

منه

- 39 المبحث الأول: الحقوق والفئات المتأثرة بالتغير المناخي
- 39 المطلب الأول: حقوق الإنسان المتأثرة بالتغير المناخي
- 39 الفرع الأول: الحق في الحياة
- 40 الفرع الثاني: الحق في التغذية والماء
- 41 الفرع الثالث: الحق في الصحة
- 42 أولا - المعايير الدولية
- 45 ثانيا- الدساتير والقوانين
- 46 الفرع الرابع: الحق في السكن
- 49 المطلب الثاني: تأثيرات تغير المناخ على فئات محددة
- 50 الفرع الأول: النساء
- 51 أولا - تغير المناخ والعلاقة بين الجنسين
- 52 ثانيا- مبادرات تمكين المرأة لمواجهة تغير المناخ
- 53 الفرع الثاني: الأطفال

57	الفرع الثالث: النازحون البيئيون
58	أولا - تعريف النازح البيئي
59	ثانيا - تصنيف النازحين البيئيين
63	المبحث الثاني: الجهود الدولية المبذولة للحد من ظاهرة التغير المناخي
63	المطلب الأول: على الصعيد الدولي
64	الفرع الأول: اتفاقية ريو وبروتوكول كيوتو
64	أولا - اتفاقية ريو
69	ثانيا- بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية ريو
72	الفرع الثاني: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
72	أولا-المبادئ
73	ثانيا-الالتزامات العامة
74	ثالثا-تنفيذ الاتفاقية
75	رابعا-لجنة العلم والتكنولوجيا
76	خامسا- فريق الخبراء
76	الفرع الثالث: اتفاقية كوبن هاغن لعام 2009
78	الفرع الرابع: اتفاقية باريس لعام 2015
82	المطلب الثاني: التزامات الدول على الصعيد الداخلي
83	الفرع الأول: الأعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
84	الفرع الثاني: الحصول على المعلومات والمشاركة في صنع القرار
86	الفرع الثالث: المبادئ التوجيهية لوضع السياسات
87	خاتمة
91	قائمة المراجع
103	الفهرس